طورم

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الأولى / العدد ٦ / آذار ونيسان / ٢٠١٤

الأرمن في الأزمة السورية

النوروز ورهانات المعارضة والنظام

حروب النفط ونيران الحرّاقات في دير الزور

عدسة: بيروز بريك

الفهرس:

سماسرة الأزمة
أغنيـــاء الغـد في حلـــب!
٨

تجربة الإدارة الذاتية في إقليم
«تشياباس» المكسيكي
٣٤

لجان وجيوش «الدفاع الوطني»
في إدلب
١٠

حوار مع الناشطة في الحراك
السلمي والنسوي ميادة الخليل
١٨

حقوق الأقليات في المواثيق
الدولية لحقوق الانسان
٣٠

شهرية تعنى بالشأن المدني
والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات
Email:
info@suwar-magazine.org
Facebook:
suwar-magazine
website:
www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـــركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا | **CCSDS**

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA

info@ccsdsyria.org
www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: لوحة للفنان السوري
سرور علواني.

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

مـــاذا بعد فشـــل المفـــاوضات

فشل جولتي المفاوضات بين النظام السوري والائتلاف المعارض في جنيف ينعكس اليوم بشكل واضح ومباشر فيما يجري على الأرض من معارك مدمرة، ويزيد من هشاشة الوضع السوري وانفتاحه على كل إمكانيات الدمار والقتل، وقد تابع كل السوريون بقلق ما يحدث على جبهتي الساحل وحلب اللتين جاءتا كرد فعل على الجمود السياسي واندفاع النظام نحو العنف والحلول العسكرية المنفلتة، هكذا يصبح ارتفاع وتيرة العنف والعنف المضاد هو اسم اللعبة ضمن هذا المشهد السوري الدموي المنقسم، على حساب من يدفع ثمن ذلك يومياً دون أن يكون له اعتبار في ميزان السلطة والمعارضة، وهم من يتم تهجيرهم وتدمير ممتلكاتهم. نعم، هناك من يسقطون بالعشرات كضحايا من دون ذنب.

بعد أن تحولت سوريا إلى مسرح لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية وبيئة لجذب المقاتلين من كل حدب وصوب، تحول قسم من السوريين على طرفي الصراع إلى مجرد أدوات لتنفيذ مشاريع أو عمليات عابرة للحدود، وفي أحسن الأحوال تحولوا إلى تجار وسماسرة على رقعة السياسة السورية لإيجاد أدوار ونفوذ لدول إقليمية.

في ظل هذا المشهد المريب بات الشعب السوري يعرف جيداً أن أمامه مستقبلاً مجهولاً، وأن دوامة الأزمة ستأخذه في طريق قد يطول لعدة سنوات. كما أنه يعرف جيداً أيضاً، أنه سيعيش في عالم يعج بالدمار والموت، وسيصبح مرهوناً للقمة عيشه، فاقداً للخيارات.

كل ما يتم طرحه من مشاريع وخطط للخروج من الأزمة من قبل الأطراف المتصارعة لا يزال بعيداً عن هموم الناس ومشاكلها التي تتمثل في إيجاد بيئة ومناخ آمن تتوفر فيه أدنى متطلبات العيش بكرامة وحرية.

لا يزال النظام باقياً على صلفه وعنجهيته في التعامل مع الواقع السوري وحراكه الشعبي، يعتبر كل من يخالفه إرهابياً مرتزقاً، ويمضي في خططه بتدمير كل منطقة تحتضن ذلك الحراك، مقتنعاً بالحسم العسكري وسيلةً لإنهاء ما يعتبره مجموعات إرهابية، بل ويذهب أبعد من ذلك من خلال إعداده لإجراء انتخابات رئاسية في شهر حزيران المقبل، وكأن شيئاً لم يكن في هذا البلد المدمر والمنقسم.

نجد في الطرف الآخر، المتمثل في الائتلاف والمعارضة المسلحة، استمرار خيار المراهنة على التدخل الخارجي، وفتح سوريا على مصراعيها للدول الإقليمية من أجل تقديم السلاح والعتاد، وعلى الرغم من خيبة الأمل التي منيت بها المعارضة في مطالبها وآمالها هذه، إلا أنها لا تزال تراهن على ذلك، وتؤمن بالحل العسكري في إسقاط النظام.

لم يتحقق ما يريده الطرفان، وكان الخاسر الوحيد في معادلة الصراع السوري هم المدنيون الأكثر تضرراً من كل ما يجري، ولا يبدو في الأفق المنظور أن الطرفين سيقتنعان بعبث خياراتهما، أو سيأخذان معاناة الناس بحساباتهم.

وما يزيد الأمور تعقيداً، أن المجتمع الدولي، بكل هيئاته ومؤسساته وأطرافه وقواه، لا يبدوا متحمساً أو مستعجلاً لإيجاد حل سياسي وتفاوضي ينهي معاناة السوريين، بل يفضل أن يأخذ دور المتفرج والمراقب للتطورات العسكرية والميدانية، منتظراً نتيجتها التي قد يتصرف على أساسها فيما بعد، غاضاً بصره على آلام السوريين، ومغلقاً أذنيه عن نداءات استغاثتهم.

على السوريين في هذا الظرف الصعب أن يتحركوا للتخفيف من معاناتهم وإجبار الأطراف المتصارعة في الداخل والخارج على أخذ مطالبهم وحاجاتهم بعين الاعتبار، فإذا كان وقف الحرب وإيجاد حل سياسي وتحقيق الأمن في مؤخرة اهتمامات هذا العالم، فهو على رأس مطالب السوريين، وعلى الهيئات والزعامات المجتمعية والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الحريصة على الشعب في طرفي الصراع أن تعمل لفرض واقع ميداني على الأرض يرفض استمرار الحرب والاستنزاف المستمر للمجتمع والناس، وذلك لن يكون إلا ببذل المزيد من الجهود، والسعي لتنسيق وتوحيد المساعي والمحاولات، وإيجاد صيغ سياسية ومجتمعية واضحة يتم العمل على فرضها على كل الأطراف والقوى المتصارعة، وإلا فإن البلد وأهلها سيغرقان تماماً بالفوضى والضياع.

حلب: المكان، الناس والحرب

الأرمن في الأزمة السورية..عمل إغاثي ومئة مقاتل و«حلب الجديدة» في قلب أرمينيا!

جورج .ك. ميالة

النازحون في حلب الغربية
مبادرات فردية وجماعية لا تفي بالغرض

محمد هماد زيادة

سماسرة الأزمة
أغنيـــاء الغـد في حلـــب!

لبنى سالم

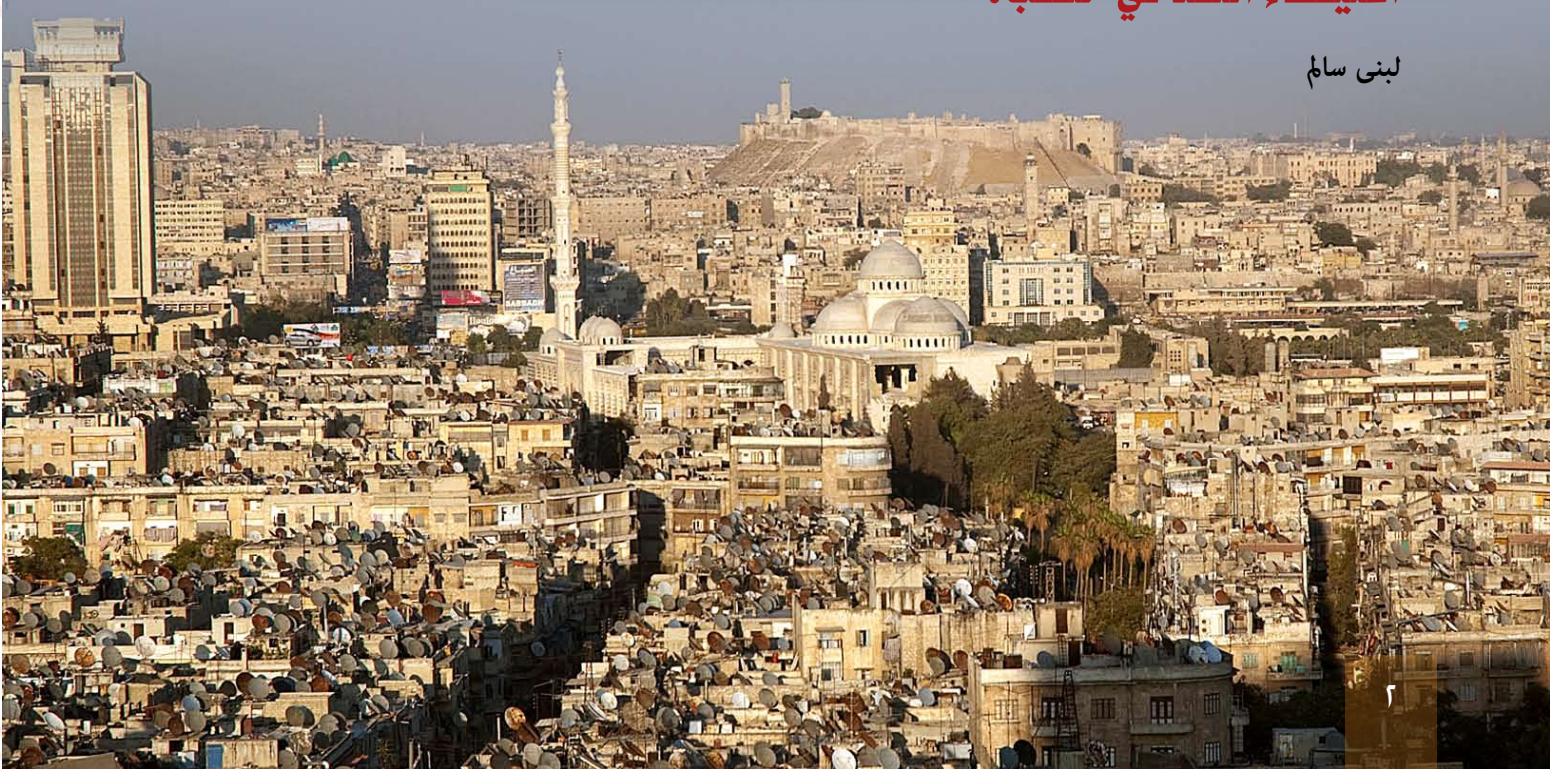

الأرمن في الأزمة السورية..
عمل إغاثي ومئة مقاتل... و«حلب الجديدة» في قلب أرمينيا!

جورج .ك. ميالة

يحجب المشهد الدموي ووحشية الحرب السورية أعين الناس عن تغيرات ديموغرافية بطيئة وعميقة تطال مكونات المجتمع السوري ومدينة حلب خصوصاً، هذه المدينة التي تميزت طويلاً بتنوعها السكاني، وخاصة الحضور المميز للمكون الارمني فيها، الذي لطالما أضاف نكهة جميلة ومميزة للمجتمع في حلب.

حلب اليوم فقدت قسماً كبيراً من أهلها وناسها ومعالمها العمرانية والتاريخية، وبالتأكيد كان تنوعها الاجتماعي والثقافي أحد أهم الخسائر التي تكبدتها نتيجة النزاع المستمر. فحلب أصبحت الآن بلا أرمن!

مواقف متعددة حيال الأوضاع في سوريا:

أطلق عدد من رجال الكنائس الأرمنية بياناً في آب ٢٠١٢ رداً على الأحداث الجارية في حلب، حيث استنكروا كل مظاهر التطرف الديني ورفضوا التسلح في الكنائس تحت أي مسمى، كما حيّدوا أنفسهم ورعيتهم الدينية عن الصراع الدائر في سوريا كونهم أقلية ولا يؤمنون بحمل السلاح. كما ركز البيان على أن: «الطريق الوحيد لإحلال السلام وترسيخ مفاهيم المحبة والتعاون وبناء الوطن، لا يأتي إلا بالحوار البناء، الذي يجب أن يكون اللغة الوحيدة بين كل الأطراف من أجل إرساء العدالة في الوطن».

وكان نتيجة ذلك البيان أن حُرم الأرمن من مقعد في مجلس الشعب لأول مرة منذ عام ١٩٧١.

سجّل ناشطون في مدينة حلب حوالي المائة شاب أرمني كانوا قد تطوعوا في كتاب البعث، وعنهم يقول أبو حيدر قائد «الشرطة الثورية» في حي صلاح الدين في مدينة حلب:

«لم نسجل أي مشاهدات لـ«شبيحة» أرمن على جبهات القتال مع النظام، ولكن وصلتنا تقارير تقول أن هناك شباناً أرمنيين تطوعوا مع كتائب البعث لحماية حاراتهم، ولكن أغلبهم تورطوا فيما بعد بأعمال «تشبيحية»، حيث يشكلون عصابات لسرقة البيوت في أحياء محطة بغداد والأشرفية».

ويضيف أبو حيدر: «دخل الجيش الحر إلى حلب في رمضان ٢٠١٢، وبعد حوالي الشهرين اضطررنا للدخول إلى حي الميدان ذي الأغلبية الأرمنية لعدة ساعات من أجل ضرب فرع المداهمة التابع للأمن العسكري، ولم نشأ البقاء حتى لا نجلب ويلات النظام لأخوتنا الأرمن هناك».

شباب أرمني في قلب الحراك السوري:

تقول ليليانا الطالبة في السنة الرابعة في كلية الطب البشري في جامعة حلب: «عندما كنت في الجامعة كنت أرى المظاهرات اليومية في الجامعة ولم أكن أشارك فيها، ولكن عندما رأيت طريقة تعامل الأمن مع الطلاب والطالبات وكيف يتم ضربهم وسحلهم في الجامعة، وبعد استشهاد عدد من أبناء دفعتي على يد المخابرات الجوية بحجة أنهم يقدمون العلاج للإرهابين! فكرت طويلاً بأنني سوف أقسم قسم « أبقراط » والذي يقول أنه علينا كأطباء تقديم العلاج لكل البشر بغض النظر عن الطائفة واللون والعرق، وتساءلت بيني وبين نفسي: «ما هذا النظام المجرم الذي يمنع الأطباء من ممارسة واجبهم المقدس بعلاج الناس، قررت بعد ذلك المشاركة في مظاهرات الجامعة لإسقاط هذا النظام الظالم، حتى

أصبح التظاهر لدي عادة يومية بعد انتهاء دوامي في الجامعة».

توجه الكثير من الشباب الأرمني بدافع التعاطف الانساني مع أبناء مدينتهم للعمل في الجانب الاغاثي ضمن المنظمات الأهلية الموجودة في مدينة حلب، وتطوعوا في العمل مع النازحين وتفوقوا به لأن لديهم خبرة في العمل الجماعي والتطوعي مع فرق الكشاف التابعة للكنيسة.

تقول كريستين التي تطوعت في الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين في حلب:

«تطوعت منذ أكثر من عام وأنا طالبة جامعية، أعمل حالياً في قسم التسجيل والزيارات والتقييم، نظمت الهيئة اليسوعية برنامج حياتي اليومي، فبعد أن كنت أستيقظ متأخرة أصبحت أستيقظ باكراً لتطوعي في الهيئة، وأنا الآن أكثر نشاطاً من ذي قبل، وبدأت مع بداية عملي التطوعي أشعر بمعاناة الآخرين، وبالإنسان الذي أسكن معه في مدينة واحدة، بعد أن كنت أعتقد سابقاً أنني أكثر من أعاني معيشياً في الحياة، اليوم أرى أن أصدقائي المتطوعين الذين يعملون معي هم الأشخاص الأكثر قرباً لي في الوقت الحالي».

أما عادل، الطالب في المرحلة الثانوية، فهو من أصغر المتطوعين في الهيئة، وقد تطوع فيها منذ أكثر من عام، وقد رأى أن العمل التطوعي نظم له برنامج عمله اليومي ومنحه خبرة كبيرة في طريقة التعامل مع الأخرين؛ المتطوعين والنازحين والمتضررين، كما أعطاه العمل القدرة على ضبط التوتر الذي عانى منه سابقاً، ومنحه دروساً في الصبر وتحمل المسؤولية وطريقة الإدارة، وعرّفته الهيئة على أصدقاء وإخوة جدد في حياته.

أما خاجيك المصور ذي الـ ٨٦ عاماً، والذي يملك استديو للتصوير الفوتوغرافي في شارع التلل الشهير يقول: «أنا سوري من أصل أرمني ومدينتي هي حلب، فيها ولدت

وفيها سوف أموت مهما حصل في المدينة».

ويضيف بلهجة منكسرة: «إذا طلعت السمكة من المي بتموت، وانا إذا طلعت من حلب بموت، بعشق تراب وحجار حلب».

لم نسجل أي مشاهدات لـ«شبيحة» أرمن على جبهات القتال مع النظام، ولكن وصلتنا تقارير تقول أن هناك شباباً أرمنيين تطوعوا مع كتائب البعث لحماية حاراتهم، ولكن أغلبهم تورطوا فيما بعد بأعمال «تشبيحية».

أوضاع اللاجئين في أرمينيا:

يبلغ عدد الأرمن الذين سافروا خارج سوريا بعد الأزمة حوالي ٢١ ألفاً، ستة عشر ألفاً وصلوا إلى أرمينيا، وخمسة آلاف سافروا باتجاه السويد وهولندا والنمسا، وهناك الآلاف في بيروت وتركيا بانتظار الهجرة بشكل نظامي أو غير شرعي وخصوصا باتجاه أوروبا.

يقول الصحفي آرا سارسيان المطلع على أوضاع الأرمن الوافدين إلى جمهورية أرمينيا:

«أغلب الواصلين إلى أرمينيا تمكنوا من الاندماج بحكم أنهم يتكلمون اللغة الأرمنية، وأغلب الواصلين من الطبقة الوسطى يعملون بشكل يومي كي يستطيعوا تغطية تكاليف الحياة الغالية هناك».

وعن مشروع «حلب الجديدة» في العاصمة الأرمنية يرفان يقول الصحفي آرا سارسيان: «هو عبارة عن مشروع ضاحية سكنية بالقرب من العاصمة يرفان، وحتى الآن لم يبدأ العمل به بشكل جدي، المشروع سوف يقدم شققاً للأرمن من أصل سوري بأسعار مخفضة وتسهيلات بنكية كبيرة، وأصر الأرمن من أصل سوري على تسميته بـ«حلب الجديدة» من أجل الحفاظ على ذكرى مدينة حلب التي طالما أحبوها واندمجوا مع مجتمعها».

وعن المساعدات التي تقدمها الحكومة الأرمنية يقول سارسيان: «تقدم الحكومة حصصاً غذائية شهرية للأسر المحتاجة، كما تقدم سكناً مجانياً للقادمين من سوريا في المدينة الجامعية، وهناك إعفاء من الرسوم الجامعية يصل لحد الـ ٧٠ ٪».

الأرمن في ظل الأسدين:

يصعب الكلام عن رأي أرمني عام موحد حول الحراك السوري، حيث عانى الأرمن بصمت مع السوريين في ظل حكم الأسد الأب، وعرفوا مثل بقية أبناء المجتمع السوري التهميش السياسي والاقتصادي، ولكن لغة الأرقام هي الأكثر دلالة حيث تشير الإحصائيات غير الرسمية أنه عند استلام حافظ الأسد للحكم كان عدد السوريين من أصل أرمني حوالي الـ٢٥٠ ألفاً، وبفعل التدمير الاقتصادي والاجتماعي وسياسة التهميش والافقار لجميع أبناء المجتمع السوري، عمد الكثير منهم للهجرة باتجاه أوروبا والولايات المتحدة بحثاً عن فرص أفضل للحياة، ليصل عدد الأرمن في عهد الأسد الابن إلى ثمانين ألف فقط، يتوزع حوالي ستين ألفاً منهم في حلب، وعشرة آلاف في مدينة القامشلي، وستة آلاف في دمشق، وأربعة آلاف في كسب في اللاذقية، وينتمون للطوائف الإنجيلية والأرثوذوكسية والكاثوليكية.

وقد حاول بشار الأسد التقرب من بعض رجالات الكنائس الأرمنية، حيث قام بزيارات

متعددة لهم في حلب لإضفاء صفة العصرنة والتقرب من جميع مكونات المجتمع السوري على حكمه، غير أنه في الحقيقة لم يعط الأرمن أي امتيازات حقيقية في سوريا.

لم يخرج عن الأحزاب التقليدية الأرمنية الطاشناق (الحزب الأرمني الوطني الاشتراكي) والهاشناق (الحزب الأرمني الاشتراكي) والتي كانت نشطة في سوريا في عهد وجود الاتحاد السوفيتي، وتابعة للنفوذ السوفيتي في سوريا، أي موقف واضح بخصوص الأحداث في سوريا.

«أنا سوري من أصل أرمني ومدينتي هي حلب، فيها ولدت وفيها سوف أموت مهما حصل في المدينة، وإذا خرجت من حلب سأموت، أعشق تراب وأحجار حلب».

عن التمثيل في مؤسسات المعارضة يقول الصحفي آرا: «ليس هناك أي تمثيل أرمني في الائتلاف الوطني والمجلس الوطني ، ولكن لدينا اتصال مع جميع مؤسسات المعارضة السورية».

يقول الخبير الاجتماعي كرم معصراني: «إن عمل الأرمن بشكل حر بعيداً عن مؤسسات الدولة والنظام، وفر لهم استقلالاً في الموارد، ووضعهم في منطقة ما بين الطبقتين الوسطى والغنية، وجعلهم بعيدين نسبياً عن أعباء الحياة الاقتصادية التي أنهكت المجتمع السوري، وخصوصاً أنهم يعملون في القطاع الصناعي، ويحترفون مهناً لا يتقنها غيرهم في سوريا».

الأرمن تاريخياً:

العلاقة بين الشعب الأرمني وسوريا قديمة جداً، ويعود أول تماس مباشر لهم معها، وفق المصادر التاريخية، إلى العام ٨٣ ق.م، حيث بقيت سوريا ١٦ عاماً تحت حكم المملكة الأرمنية، في عهد الملك ديكران الملقب بـ«الكبير». كما هاجر عدد كبير من الأرمن إلى سوريا أيام الخلافة العباسية هرباً من الاضطهاد الديني والسياسي البيزنطي وغزوات التتار. ومنذ العام ٣٠١ ميلادي، أصبحت حلب مركزاً مهما للحجاج الأرمن في طريقهم إلى القدس، بعد أن أصبحت المسيحية دين الدولة الرسمي لأرمينيا. وقد عُثر في العام ١٩٦٥ على كتابات أرمنية محفورة في الصخر، يصل عددها إلى ٢٠، جنوبي مدينة دير الزور، تعود إلى العامين ١٦٢٨ و١٦٧٤. وفي العام ١٨٧٧ انتُخب التاجر الأرمني مانوك قراجيان نائباً عن ولاية حلب في مجلس «المبعوثان الأول»، وهو المجلس النيابي في السلطنة العثمانية. وفي العام ١٨٩٨ قدرت «السالنامة العثمانية»، وهي الكتاب العثماني الإحصائي السنوي، عدد السكان الأرمن في حلب بحوالي ٤٥٠٠ أرمني. لكن أبرز مفصل مرت به علاقة الأرمن بسوريا، وفقاً للمؤرخ الأرمني ريمون هـ. كيفوركيان، كان الهجرات الأرمنية الكبيرة بسبب الاضطهاد التركي المتواصل في الأعوام ١٨٧٦ و١٨٩٥ و١٩٠٩ و١٩١٥ و١٩٢٢ و١٩٣٩ وبلغ عدد المهاجرين إلى سوريا ولبنان حوالي ١٢٥ ألف أرمني، منهم ٧٥ ألفاً إلى حلب وضواحيها. ووفقاً للمؤرخ الحلبي الشيخ كامل الغزي فقد بلغ عدد سكان حلب ٢١٠ آلاف نسمة مع نهاية العام ١٩٢٥، وكان الأرمن يشكلون ٢٥ في المئة من سكان المدينة. وكان الأرمن السوريون أول من أدخل إلى البلاد جهاز التصوير بأشعة رونتغن (١٨٩٧) والتصوير الضوئي (١٨٨٠) وأول سيارة إلى حلب (١٩٠٩) وأول جرار في منطقة تل السمن (١٩٢٦)، كما أدخلوا للمرة الأولى مهن الخراطة وطرق اللحام المختلفة وصناعة بطاريات الآليات والسيارات وقطع السيارات والحصادات والجرارات، وصنعوا محركات الماء من الألمنيوم وأجهزة أطباء الأسنان والغلاف الخارجي لآليات الـ«بيك آب» وصناديق الشاحنات الكبيرة والقاطرات منذ وقت مبكر من ظهورها، واستخرجوا زيت الزيتون بآلات حديثة. وشهد العام ١٩٤٦ واحداً من الشواهد البارزة على انتمائهم إلى وطنهم السوري، حيث أصدر مطران الأرمن الأرثوذكس لأبرشية حلب وتوابعها، الأسقف زاريه بايسليان نداءً إلى المقاتلين الأرمن في الجيش الفرنسي كي ينضموا بأسلحتهم إلى الجيش السوري، فلبى الجنود الأرمن النداء. وقد منحه الرئيس الراحل شكري القوتلي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الأولى بموجب المرسوم رقم ٣٨١ تاريخ ٢ نيسان لعام ١٩٤٦.

النازحون في حلب الغربية.. مبادرات فردية وجماعية لا تفي بالغرض

الآلاف من المواطنين ينامون في بالعراء وتجنيد للنازحين في المليشيات العسكرية وشبكات الدعارة والمخدرات

محمد همام زيادة

بعدما تصاعدت وتيرة العنف والقصف في مدينة حلب بشكل غير مسبوق، تفاقمت قضية النازحين إلى الشطر الغربي من المدينة، الواقع تحت سيطرة النظام، وزادها سوءاً إصرار بعض الأطراف على استغلال مأساة النازحين لغايات وأهداف غير مشروعة.

معبر كراج الحجز حاجز الفصل العنصري:

تستمر معناة أبناء حلب بالانتقال بين شطري المدينة عبر معبر الموت «معبر كراج الحجز».

يروي أبو فؤاد النازح من مساكن هنانو لـ«صور» :«كل ما أملكه من نقود ٢٥ ألفاً، دفعت للعربة التي تنقل أغراضي الأساسية عبر المعبر ألفين وخمسمئة ليرة، فالأسعار زادت كثيراً بسبب الازدحام على المعبر نتيجة جشع الحمّالين».

ويتابع أبو فؤاد: «ليتني متّ بالبراميل ولم أنزح، ولكن خوفي على أطفالي دفعني إلى ذلك، هربنا من براميل الموت، ثم مررنا عبر المعبر تحت رحمة القناص الذي فتح رصاصه وأصاب سيدة خمسينية أثناء عبورها، بعد ذلك استقبلنا على حاجز المشارقة عناصر من حزب الله بالإضافة إلى «شبيحة» محليين من حلب، عندما شاهدوا هويتي وعرفوا أنني من حي مساكن هنانو، طلبوا مني أن أجلس القرفصاء، ثم أمشي لمدة ٥ دقائق مشية «البطة»، وسمحوا لأبني الكبير فؤاد ابن الثلاثة عشر عاماً بالمرور بعدما رشقوه بالمازوت وهددوا بإشعاله وحرقه أمام عيني لأنه حسب قولهم «فرخ إرهابي»، اليوم نسكن في خيمة قرب «دوار الباسل»، لا يوجد صرف صحي ولا خدمات، نضطر للذهاب إلى جامع عبد الله بن عباس المجاور من أجل قضاء الحاجة».

بيوت على «العضم» ولا خدمات أساسية:

توجه قسم من النازحين إلى الأبنية غير المكسوة في مناطق الفيض والمشارقة ومناطق التماس بين قوات النظام والمعارضة المسلحة في حي الخالدية، واستلم النازحون «شوادر» من الهيئات والمنظمات والمبادرات الإغاثية، وقاموا بتوزيع نفسهم على هذه البيوت التي لا كسوة لها، ووضعوا فيها ما أحضروه معهم من متاع بسيط وأقاموا بأعداد كبيرة فيها .

لا توجد أية وسائل تدفئة لدى النازحين، وهذه الأبنية غير مجهزة بالكهرباء والماء والصرف الصحي، وحصلت عدة حوادث سقوط من شرفاتها لأنها أبنية غير مكتملة البناء، أدت لوفاة طفلين وإصابة اثنين إصابات خطرة .

يقول ناصر المتطوع في إحدى الجمعيات الإغاثية في منطقة «حلل»: «الاحتياجات الأهم بالنسبة للنازحين هي المياه الجارية والصرف الصحي، وفي مرحلة تالية الكهرباء».

أما في منطقة «جمعية تشرين» التي نزح إليها حوالي الألف شخص يبدو الوضع أكثر سوءاً، حيث يعيش هؤلاء دون أي مراحيض أو صرف صحي، والأوساخ تجري بين الأبنية والروائح لا تطاق، وقد حاول بعض النازحين تحسين أوضاعهم بمبادرات فردية، حيث قاموا ببناء مراحيض عامة بدائية لا ماء فيها.

تروي الناشطة روضة والتي رفضت الكشف عن اسمها الكامل للضرورات الأمنية: «إحدى المبادرات الأهلية تواصل العمل لأجل النازحين، وتلقت وعوداً من مؤسسة المياه بتأمين خزانات مياه للشرب ومن شركة الكهرباء بإيصال الكهرباء، ووعوداً من مجلس المدينة بتأمين مراحيض ميدانية مسبقة الصنع مع توصيل مجرور اليها، وحتى اللحظة لم يتغير في الوضع شيء».

وتضيف روضة: «قام فرع حلب للهلال الأحمر العربي السوري بالتعاون مع جمعية أهل الخير بتركيب خزانين للمياه في جمعية تشرين في حي الحمدانية بسعة ٤٥ ألف لتر لكل خزان، ولكنها للأسف لا تفي بالغرض، ومازالت المنطقة بحاجة إلى خدمات أخرى كترحيل القمامة وتركيب حمامات نظامية،

وهناك مشكلة خطيرة أن الأطفال النازحين باتوا محرومين من التعليم مما يهدد آلاف الأطفال النازحين من القسم الشرقي في المدينة بضياع العام الدراسي، فأغلب الأهالي مشغولين بتأمين متطلبات الحياة الأساسية من طعام ومياه وكهرباء».

جهود جبارة للهلال الأحمر وسط مضايقات أمنية:

تقوم منظمة الهلال الأحمر في مدينة حلب بجهود كبيرة وسط اتهامات من قبل بعض أطياف المعارضة بالعمالة للنظام، ووسط ملاحقات أمنية وتدقيق كبير على المتطوعين في المدينة، ويرتبط حجم المساعدات ونوعيتها بحال الطرق، فعندما تخفّ الاشتباكات بين المعارضة وقوات النظام تدخل المساعدات إلى الهلال الأحمر بطريقة أسهل، ويبذل المتطوعون جهوداً حثيثة من أجل الوصول إلى المفاصل الحساسة لحياة الناس كمحطات المياه والكهرباء، حيث يعانون من صعوبة التواصل مع الأطراف المتحاربة.

يقول أحد المتطوعين الذي رفض الكشف عن اسمه للضرورة الأمنية: «عندما تعطلت شبكة المياه بالقرب من حي المرجة، قمنا بالاتصال مع كتائب الجيش الحر وفروع الأمن في المدينة لمدة خمسة عشر يوماً وسط اتهامات من الطرفين أننا نعمل لصالح الطرف الآخر، وهذا التأخير سبب نزوح أهالي الحي لانعدام المياه، حيث كان النزوح الأول لهم بسبب القصف العنيف بالبراميل المتفجرة».

مبادرات فردية لا تفي بالمطلوب:

تقدم أحد تجار حلب بـ٤٠٠ وجبة غذائية يومياً، وأعلن استعداده لمضاعفة العدد، بعدما تيقن من تسليمها كاملة للنازحين من قبل لجنة المنطقة.

كما قدمت مجموعة من التجار خدماتها عن طريق المطبخ الخيري الكائن في الحديقة العامة، والذي يقدم خمسة عشر ألف وجبة

يومياً بتمويل ودعم من هؤلاء التجار، كما تقوم منظمة الهلال الأحمر أيضاً بدعم المطبخ بالمواد الغذائية التي تصلها عن طريق منظمة الغذاء العالمية، وتدعمه كذلك لجنة الإغاثة بالمحافظة وذلك بإمداده بالمازوت مجاناً.

تستمر معاناة النازحين الحلبيين رغم أنهم لم يغادروا مدينتهم بل انتقلوا فقط بين شطريها بعد أن مزقتها الحرب والنزاع، ليلاقوا مختلف أنواع العذاب في انتقالهم هذا.

المدينة الجامعية بين التهديد الأمني وخطر الأمراض والأوبئة:

تحولت الكثير من غرف المدينة الجامعية إلى سكن للعناصر المسلحة الموالية للنظام، الذين ارتكبوا الكثير من الانتهاكات دون أية سلطة رادعة، وأقاموا شبكات تجنيد لصالح الفروع الأمنية لإرسال النازحين إلى الجبهات، مستغلين الحاجة المادية وفقر حال النازحين، حتى وصل بهم الأمر لدرجة أن يقوموا بطرد النازحين من سكنهم إن لم يقبلوا العمل لصالحهم، كما يدير هؤلاء شبكات للدعارة والترويج للمخدرات ضمن أوساط النازحين.

تقول المعلمة هيام المطلعة على أوضاع النازحين: «الشبيحة اليوم هم السلطة المطلقة في سكن للنازحين يتسع لحوالي خمسة عشر ألف نازحاً، وسط عجز كبير للجمعيات الأهلية عن ضبط الحالة الأمنية نتيجة نفوذ «الشبيحة» الواسع، للأسف أطلق النظام في حلب سلطة «الشبيحة» ليأخذوا المدينة رهينة لإجرامهم».

ومع قدوم الصيف تنتهي معناة النازحين مع البرد الشديد، ويأتي التهديد بأمراض وأوبئة الصيف، لتكتمل رحلة معانتهم للعام الثاني.

تقول الدكتورة ديمة الاخصائية في الصحة العامة في حلب لـ«صور»: «هذا هو الصيف الثاني الذي يمر على النازحين في المدينة الجامعية، ونتيجة القصف بالبراميل عادت المدينة الجامعية للاكتظاظ بالفارين من الموت والدمار، وبسبب الأعداد الكبيرة من النازحين بات خمسمائة شخص يقتسمون ثمانية دورات للمياه، كما أن قلة النظافة والماء، وعدم ترحيل القمامة، وانقطاع الكهرباء المتواصل عن المدينة، جميع هذه العوامل أدت إلى انتشار واسع للأمراض، أولها التهاب الكبد المعروف في حلب بـ«أبو صفار»، والذي ينتقل عن طريق الحمامات ودورات المياه، ومع قدوم الصيف نخشى من أوبئة نسيها الطب كالكوليرا، وغيرها من الجائحات الوبائية، وما يزيد الأمر سوءاً أن هذا الشتاء لم يأت بأمطار غزيرة وبالتالي المياه سوف تكون قليلة مقارنة بالعام الماضي».

تستمر معاناة النازحين الحلبيين رغم أنهم لم يغادروا مدينتهم بل انتقلوا فقط بين شطريها بعد أن مزقتها الحرب والنزاع، ليلاقوا مختلف أنواع العذاب في انتقالهم هذا سواء على الحواجز العسكرية والأمنية أو من قبل العناصر المسلحة الموالية للنظام، وأمام كل هذه المعاناة يقف الأفراد والمنظمات الإغاثية عاجزين عن تقديم العون المطلوب لهؤلاء الضحايا، في حيت تفشل كل المبادرات السياسة والتفاوضية في إيجاد حل جذري للأزمة السورية التي جعلت من هؤلاء ضحايا لنزاع طويل لا ينتهي.

سماسرة الأزمة
أغنيـــاء الغـد في حلـــب!

لبنى سالم

«سماسرة الأزمة» أحد المصطلحات المستحدثة التي أطلقت على ممارسي السمسرة في مساحات خُلقت بفعل أزمة الحرب في البلاد، «سماسرة الأزمة» مصطلح مشابه في النشوء مختلف في المحتوى عن «تجار الأزمة»، ولعل أهم ما يجمع سماسرة الأزمة مع تجارها هو كونهم من أكبر الفئات الاجتماعية المستفيدة من عسر الحال المعيشي والاقتصادي بعكس حال معظم الفئات الأخرى، ويطلق على أفراد هذه الفئات شعبياً جماعة «الله يديم علينا هالثورة».

يرتكز مضمون عمل السمسرة في حلب على تسهيل سير الأمور التي يجد الناس صعوبة في إنجازها في الوقت الحالي لأسباب كثيرة ومتفرعة، ذاعَ سيط السماسرة في الآونة الأخيرة، فقد أدراك الناس طول أمد الواقع المرير الذي يعيشونه وباتوا يرغبون في إكمال حياتهم مهما ضاقت بهم السبل ومهما كلفهم الأمر.

تقول السيدة حسناء: «بتنا نجد حاجة للسمسرة في جميع التفاصيل الحياتية التي علينا القيام بها في كل يوم، عندما أذهب لمحطة الوقود أدفع للسمسار كي يسهّل مروري، عندما نقلت أطفالي الذين ضاعت أوراقهم في المناطق المحررة إلى إحدى المدارس هنا احتجت أيضاً إلى سمسار، حتى عندما اشتركت في خط إنترنت لم أستطع ذلك دون سمسار، لا ألومهم بل ألوم نفسي وألوم الناس الذين يطاوعونهم ويدفعون لهم المال، أعتقد أن علينا أن نبدأ بأنفسنا إن أردنا أن نضع حداً لهذه الظاهرة التي باتت مخيفة فهي ترتب أعباءً مادية ضخمة على كل عائلة».

يعيش السماسرة على المقابل المادي الذي يتقاضونه من المواطنين وتعتبر دخولهم عالية مقارنة بالرواتب التي يتقاضونها أو كانوا في وظائفهم السابقة.

استغلال لخوف الناس ومصائبهم

معظم سماسرة اليوم هم من الموظفين في دوائر الحكومة أو من الذين اعتمد عملهم السابق على التعامل مع المسؤولين وضباط الأمن، حتى باتوا أهل للثقة بالنسبة لهم، فقط السماسرة يستطيعون تيسير الأمور التي لا يسمح القانون والتشديدات الأمنية بتيسيرها وذلك بالتعاون مع المسؤولين، الأمور الأمنية وتعقيداتها التي خلفت الكثير من المشاكل للمواطنين هي من أبرز الميادين التي نشط فيها السماسرة وما زالوا حتى اليوم.

تحول العديد من التجار في الفترة الأخيرة لسماسرة لرجالات النظام في المدينة، وأصبح عملهم استلام ما يوفرون لهم من البضائع ليوزعوها على باقي التجار.

يتحدث أبو خالد عن تجربته المريرة في التعامل مع العديد من السماسرة في سبيل إخراج ابنه من معتقلات النظام: «دخت السبع دوخات ودفعت ٥٠٠ ألف ليرة لسماسرة بهدف إخراج ابني من المعتقل، منذ الأسبوع الأول لاعتقاله بدأت تنهال علينا العروض لإخراجه من فرع أمن الدولة بمقابل مادي، منهم من طلب ٥٠ ألفاً وآخرون طلبوا ١٠٠ ألف ليرة، لم أكن على يقين من صدقهم في البداية، لكن بعد مرور أشهر على الاعتقال اضطررت للركض ورائهم طالباً العون، فطلبوا مني أسعاراً أكبر من السابقة، مدعين أن الأمور باتت أصعب عليهم بعد مرور أشهر على الاعتقال، لكن وكما يقولون الغريق يتعلق بقشة، قابلت ثلاثة سماسرة من الموالين للنظام في حلب الذين تربطهم علاقات مع ضباط المخابرات كما يدعون، أحد السماسرة كان من التجار المتعاملين مع الضباط لتسوية أمور عمله، خرج أبني بعد ٦ أشهر من المعتقل بعد أن

دفعت هذه المبالغ الكبيرة، وأدعى جميعهم أنهم هم من أخرجوه ليروجوا لعملهم هذا، لكنني لم أعلم حقيقة ما حدث حتى اليوم».

سلطتهم أعلى من الموظفين دون صفة رسمية

الدوائر الحكومية في حلب هي إحدى أكثر الأماكن التي يجد فيها المواطن السوري اليوم صعوبات في تيسير أوراقه، تتعدد الأسباب من المشاكل التقنية التي أنتجتها انقطاعات الكهرباء وشبكة الإنترنت إلى ضياع الكثير من الوثائق بسبب انتقال العديد من الدوائر الحكومية من مناطق تضررت بفعل العمليات الحربية، عدا عن الصعوبات التي يجدها المواطنون في استكمال أوراقهم من مناطق خطرة أو محافظات أخرى، يعجز الكثير من الموظفين عن التساهل بسبب خوفهم من الوشاية ورعبهم من أن يفقدوا رواتبهم كما حدث للكثير من زملائهم، حالة العجز التي تحاصر المواطنين في الدوائر الحكومية تدفعهم للبحث عن السماسرة في هذه المؤسسات، ويُعرف عن السمسار في هذه المؤسسات قدرته على فعل أي شيء، ولكل شيء مقابل!

يقول عمار وهو موظف في بلدية حلب: «أعمل في المبنى البلدي المليء بالجنود و«الشبيحة»، أنا وجميع الموظفين نعمل في جوٍ من الحذر الشديد والخوف، القوانين التي يسير المواطنون على أساسها اليوم معقدة بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لاستيفاء شروط معاملاتهم، مع هذا لا نستطيع التغاضي أو التساهل ولا نمتلك السلطة لفعل هذا، الخوف من المخبرين في المؤسسة تضاعف كثيراً عن السابق والخوف الأكبر هو الفصل من الوظيفة الذي طال الكثيرين في الآونة الأخيرة، مع كل هذا نكون مضطرين لتسوية أية معاملة يأتي بها أحد

السماسرة، وهو من «الشبيحة» غالباً، ومقرب من الضباط الموجودين في المبنى».

١٥٠ ألف ليرة الحد الأدنى للحصول على تأجيل عسكري

إعفاء الشبان من الالتحاق بالمؤسسة العسكرية السورية هو من أعقد الأمور التي يقوم بها السماسرة في حلب ومحافظات أخرى، وبالرغم من التشديدات الأمنية الكبيرة في المؤسسة العسكرية والحاجة الكبيرة لإلحاق أكبر عدد ممكن من الشبان في الحرب التي يخوضها النظام اليوم، لا يزال بمقدور سماسرة التأجيلات الحصول على تأجيل لأي شاب غير متورط بالحراك المعادي للنظام، يقول الأستاذ سالم (اسم مستعار) وهو محام: «تربطني علاقة جيدة بالعديد من الضباط في المؤسسة العسكرية بحكم عملي السابق في المحاكم العسكرية، لست من «الشبيحة» أو من المؤيدين للنظام لكن طبيعة عملي تفرض علي التعامل معهم، بدأ الأمر بالتوسط لبعض الشبان لتسوية أمور تأجيلهم، فاستعملت علاقاتي وطلب مني الضابط رشوة مقابل كل تسهيل، وسرعان ما لمست ترحيباً من هؤلاء الضباط للتعامل معي في التأجيلات كونهم يثقون بي، فحددنا سعراً لكل حالة تأجيل، يعود القسم الأكبر منه لهم، وأتقاضى ٢٠ ألفاً على كل تأجيل، يقول لي بعض الناس أني تحولت من المحاماة للسمسرة، لكن ما أقوم به اليوم مهم لجميع الشبان، وبالرغم من ارتفاع سعر التأجيل، وهو بالحد الأدنى ١٥٠ ألف ليرة، لكنه إنقاذ لمصير الكثيرين».

تجار يبيعون المسروقات

يدرك السماسرة في حلب اليوم غياب أي جهة حكومية أو غير حكومية تولي أهمية للحد من نشاطاتهم، خصوصاً من وجود أكثر المستفيدين من عملهم داخل المؤسسات الحكومية ذاتها، يقول سيف وهو تاجر: «تحول العديد من التجار في الفترة الأخيرة لسماسرة لرجالات النظام في المدينة، وأصبح عملهم استلام ما يوفرون لهم من البضائع ليوزعوها على باقي التجار، ونجد أنفسنا مضطرين للشراء منهم بسبب الصعوبات التي تعترضنا إن أردنا أن نحصل على البضائع من أماكن أخرى، تشمل هذه الصفقات المواد الغذائية وبينها كميات ضخمة من المساعدات التي جاءت للمحتاجين والملابس والأدوات الكهربائية وكل البضائع المسروقة من مناطق الاشتباكات، تجمع البضائع بعد سرقتها وتعطى لهؤلاء السماسرة ليتولوا عملية بيعها، العائد المادي كبير جداً، جميعهم منشغلون اليوم بجمع الثروات وقد يصبحون غداً من أكبر تجار وأغنياء سورية».

ويحاول رجال السمسرة استغلال الظرف الحالي لتنمية ثرواتهم المستحدثة قبل حدوث أي طارئ قد يغير ظروفهم ويقطع أرزاقهم!

لجان وجيوش «الدفاع الوطني» في إدلب

- جنون المكاسب والسلطة يجتاح المدينة!

- حرب «أبناء العمومة» تزرع الانقسام الاجتماعي وتستلب المدنيين

عثمان إدلبي

انتقلت معظم الفئات الموالية للنظام في ريف محافظة إدلب للعيش داخل مدينة إدلب، بعد أن نزع عن تلك الفئات غطاء حماية النظام لها عندما فقد الأخير سيطرته بشكل كامل على ريف المدينة، ولا نقصد بالموالين هنا من كانوا يساندونه معنوياً، إنما من حمل السلاح وشارك في قمع الحراك الشعبي في المحافظة، حتى باتت مدينة إدلب اليوم أشبه بمعسكر كبير لموالي النظام المسلحين، يعتقل داخله آلاف المدنيين المسالمين من أبناء المدينة، المهددين دوماً بحياتهم ولقمة عيشهم.

عمد النظام إلى تنظيم هذه القوات وتقديمها تحت مسمى «وطني شرعي»، فشكّل بداية «اللجان الشعبية» في الأحياء، التي تحولت اليوم إلى ما يسمى بجيش الدفاع الوطني. وقد شُكل جيش الدفاع الوطني، إنقاذاً لما أصاب الجيش السوري من انشقاقات وحالات تسرب وفرار استمرت طوال السنوات الثلاث السابقة.

استغل النظام ولا يزال انعدام الوعي لدى بعض الفئات البسيطة مسلوبة الحقوق، ليجندها فكرياً أولاً عن طريق حقنها بشعارات الدفاع عن الأرض والعرض، ليكون لديها قناعة تامة بأن مصيرها في حال خروجها من تحت جناح النظام هو الموت، وقد أطلق إعلام النظام الشعارات التي يصف بها المدنيين الذين حملوا السلاح إلى جانبه بأنهم من يحمي الوطن بسواعدهم، لتقوم بعدها الأفرع الأمنية بتوزيع السلاح على أعداد كبيرة من المدنيين من أبناء المدينة والريف، وتقوم بتنظيمهم ضمن عدة تشكيلات تختلف مسمياتها وتتبع جميعها للأفرع الأمنية، حيث تجاوز عدد المجندين في جيش الدفاع الوطني واللجان الشعبية في إدلب الـ ٢٥٠٠ عنصر.

انتماءات متعددة

شرط الانتساب الوحيد الذي يضعه المسؤولون عن هذه اللجان هو أن يكون الشخص من أبناء محافظة إدلب لدرايته بجغرافية وسكان المنطقة، وبعد ذلك يخضع المتطوع لدورة تدريبية على بعض الأسلحة الخفيفة مدتها ٢٠ يوماً، وتكون هذه الدورة إما في أحد الأفرع الأمنية أو في معسكر المسطومة الواقع على طريق إدلب أريحا.

يقول عبد الغني، وهو أحد العناصر المنشقين من سجن إدلب المركزي: «أخرج رئيس فرع أمن الدولة في إدلب بعض المجرمين وأصحاب السوابق من السجن، بعد أن طلب لهم عفواً رئاسياً، ليستغلهم ويجندهم ضمن مجموعات شديدة الولاء له، عشوائية التصرف، ليساندوا الأفرع الأمنية في مهامها».

في إدلب لم تكن مجموعات المسلحين الموالية للنظام تنتمي لطائفة واحدة، ولا من منطقة واحدة، إنما عمل النظام ونجح في خلق نزاع طائفي ومناطقي في كامل المحافظة، حتى داخل المناطق الثائرة، بتجنيده لبعض المدنيين من أبناء هذه المناطق.

يقول لؤي وهو أحد المقاتلين في ألوية صقور الشام: «اضطررت إلى رفع السلاح في وجه ابن عمي وبعض أصدقائي وأبناء حيي، الذين جندوا من قبل النظام في احدى كتائب الدفاع الوطني، مستغلين غيرتهم على مدينتهم وأعراضهم، فأوهموهم أن من يحتل مدينتهم هم إرهابيون جاءوا لهتك الأعراض وقتل الناس».

مكاسب متعددة

يترأس جيش الدفاع الوطني في إدلب أحد الضباط السابقين في

المخابرات السورية المنتمين لطائفة رئيس النظام، يمنح هذا الضابط عناصره نفوذاً كبيراً داخل المدينة، وخولهم بالاستيلاء على كل محل تجاري أو منزل او سيارة يشكُ بأنها ملك لأشخاص غادروا المدينة وانضموا لإحدى فصائل المعارضة، عسكرية كانت أم سياسية، يخصص جيش الدفاع الوطني راتباً شهرياً يزيد عن ٢٠ ألف ليرة سورية لكل متطوع في كتائبه، إضافة إلى جرتي غاز و٦٠٠ ليتر من مادة المازوت في فصل الشتاء.

ويقول سعيد وهو أحد أبناء مدينة إدلب: «لاحظت أن أغلب «الشبيحة» لا يريدون أن تنتهي هذه الأزمة، فما يقدم لهم اليوم من نفوذ وسلطة ومال لم يحلموا به من قبل، أحد «شبيحة» جبل الزاوية حصل عل بيت وسيارة فخمة كانوا ملكاً لأحد تجار إدلب الذي كان يقدم العون المادي لبعض فصائل المعارضة، فاستولى عليهم هذا «الشبيح» بعد أن هرب التاجر خوفاً من اعتقاله. كما قام بعض «الشبيحة» بتطويع جميع أفراد عائلته من نساء ورجال في جيش الدفاع الوطني، طمعاً بالراتب الذي سوف يتقاضونه».

عند تأسيس جيش الدفاع الوطني، أشاع النظام بأن هذا الفصيل مهامه مقتصرة على حماية الأحياء المدنية في المدينة والدفاع عنها في حال قامت قوات المعارضة بمهاجمتها، ولا علاقة لأفراده بالقتال على الجبهات، لكن اليوم يشرك النظام هؤلاء المسلحين في جميع معاركه ليكونوا خط الدفاع الأول في جبهاتها. محمد أحد موظفي المستشفى الوطني في إدلب قال: «إن معظم الجثث التي جاءت إلى المشفى مؤخراً كانت لمقاتلين من الدفاع الوطني واللجان الشعبية، فيما كان عدد القتلى من عناصر الأمن والجيش قليلاً جداً مقارنة بقتلى اللجان وجيش الدفاع الوطني».

طباع غريبة!

يلاحظ أغلب أهالي إدلب أن عناصر الأمن والدفاع الوطني في المدينة توحدت لهجاتهم رغم اختلاف أصولهم وبيئاتهم، فجميعهم أصبحوا يتقنون لهجة ساحلية، ويتكلمون بها بفخر غير مبرر، كما أن أغلب المسلحين أصبحوا يرتدون (الخلعات) الخضراء والقلائد التي ترمز للطائفة الشيعية كسيف ذي الفقار- ويستمعون دائماً في سياراتهم لأغان شيعية تدعى بـ«اللطميات».

يقول فاروق وهو أحد موظفي القصر العدلي في إدلب: «رغم النفوذ الكبير الذي منحه النظام لهؤلاء «الشبيحة»، إلا أنهم يخضعون لرقابة شديدة لأنهم من الطائفة السنية رغم ولائهم الشديد للنظام، ويمكن تصفيتهم عند الشك بضعف ولائهم لرئيس النظام والطائفة الحاكمة، يدرك «الشبيحة» هذه الحقيقة ويحاولون إثبات ولائهم لقادتهم بالتعبير عن حبهم للأقليات ولطائفة رئيس النظام عبر التشبه بـ«شبيحة» الساحل وممارسة طقوس الميلشيات الشيعية التي تقاتل لجانب النظام، يقوم «الشبيحة» باستفزاز أهالي المدينة عبر خرق تقاليدها المحافظة دينياً بارتكاب أفعال لم يعتد عليها سكان هذه المنطقة، كاصطحاب نساء غير محتشمات معهم في سياراتهم،

والشرب والسكر علناً في شوارع المدينة».

تشكيل عسكري جديد

أخذ الخبر الذي بثه إعلام النظام عن تشكيل فصيل عسكري في إدلب يضم ٢٥٠٠ عنصراً من أبناء المدينة ضجة إعلامية كبيرة، فيما تعتبر بعض كتائب المعارضة المسلحة أن هذا التشكيل لن يؤثر على العمل العسكري لقوات النظام في إدلب، بل مهمته تشديد القبضة الأمنية على المواطنين المقيمين في مناطق سيطرة النظام. ويقول سمير وهو أحد المقاتلين في حركة أحرار الشام الإسلامية: «لاحظنا من خلال المعارك التي خضناها في المناطق المحيطة بمدينة إدلب ضد مقاتلي الدفاع الوطني أنهم لا يملكون الخبرة العسكرية ولا يتمتعون بمهارات قتالية، وليس لديهم دافع للقتال إلا حب المال والسلطة».

وبغض النظر عن مختلف التسميات ووجهات النظر، فإن ما يحدث في مدينة إدلب ومحيطها من تجنيد للمدنيين في مليشيات شبه نظامية، وإفسادهم بالمال والنفوذ غير القانوني هو جريمة مزدوجة يحق المدنيين، فهي من جهة استلاب لهؤلاء المدنيين والزج بهم في نزاع أهلي ومطامح سلطوية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ومن جهة أخرى هو انتهاك لحقوق وأمن وحريات أهالي المدينة الذين يعانون من تسلط هؤلاء المسلحين، وزرع لانشقاقات ومشاكل اجتماعية وأحقاد متجذرة قد يدفع الناس ثمنها غالياً فيما بعد. فضلاً عن زيادة التجييش الطائفي في البلاد، وإنشاء فئة مستفيدة من النزاع السوري ولا مصلحة لها بإنهائه.

النازحون الحماصنة يصمدون داخل مدينة تقاسي الحصار و يسكنها الموت

رنا خليل

نزحت معظم العائلات من أحياء حمص القديمة التي نالت النصيب الأكبر من الدمار إلى بعض الأحياء الأكثر أمناً، وهي الوعر والحمرا والإنشاءات والغوطة وكرم الشمالي، وتوجه البعض إلى الريف الشمالي كقرية تير معلة.

يقول أبو عدنان المتحدث باسم تنسيقية حمص القديمة: «أغلب النازحين حتى اليوم يلجأون للوعر، قلة قليلة من النازحين يذهبون إلى المناطق المؤيدة داخل المدينة، حيث لا يحدث ذلك إلا في ظروف معينة، إن وجد لهم أقارب فيها مثلاً».

يجد الكثير من أهالي حمص صعوبة بالنزوح خارج المدينة ليتجنبوا المرور في القرى الموالية للنظام خوفاً من عمليات انتقامية قد يقعون ضحية لها، ويتجنبون أيضاً المرور في طرق السفر التي تملؤها حواجز النظام خوفاً من الاعتقال، هذا الحال يجبر الكثيرين على تنقل متواصل بين حي وآخر داخل المدينة هرباً من القصف والدمار. وتستثنى الأحياء الموالية للنظام من استقبال النازحين إلا فيما ندر، يقول سليمان وهو أحد النازحين: «الموالون يخافون من استقبال النازحين في أحيائهم ويعتبرونها حكراً لهم، لا مانع لديهم من استقبال نازحين من حلب أو دمشق لكنهم يمنعون النازحين من أحياء حمص الأخرى من السكن في أحيائهم». على العكس من هذا يجد النازحون في الأحياء الثائرة تعاطفاً وترحيباً كبيراً من ساكنيها، تقول عبير وهي ناشطة حمصية تعمل على مساعدة النازحين داخل أحياء حمص: «هناك مكسبٌ معنويٌ كبير لي، رغم حجم المآسي التي نتعامل معها، فالنزوح داخل حمص يجعلك ترى أهالي باب السّباع وبابا عمرو وباب هود وكرم الزّيتون وجب الجندلي وغيرها من الأحياء الثائرة، فنبضهم يخفق في كل مكان، روحهم الثائرة تحيي كلّ مناطق حمص بالقوة، يمكنني أن ألمس ألوان التراحم والتّعاطف والمحبّة من الأحياء المُضيفة، إنها حمص الرائعة دوماً».

اعتقال وحصار جديد للنازحين بموجب الاتفاق مع الأمم المتحدة!

اتفاق على إجلاء المدنيين من الأحياء المحاصرة في حمص هو جُل ما توصل إليه المؤتمر الدولي بين المعارضة والنظام، حيث تم إخراج ١٤٠٠ مدني من الأحياء المنكوبة بين ٧ و١٣ شباط، بعد أن عاشوا ما يقارب العشرين شهراً في ظل حصار خانق حتى كاد يقتلهم الجوع والمرض والرصاص. تمت العملية الإنسانية بحضور الهلال الأحمر السوري الذي نشر صوراً لعملية النزوح الجماعية، نساء وأطفال ورجال أنهكهم الجوع واعترى وجوههم الضعف والانكسار يُجبرون على ترك بيوتهم تحت أنظار العالم. يقول محمد وهو ناشط من المنطقة: «لم أشهد مأساة جماعية كهذه خلال سني الثورة الثلاث». وقد أشاعت هذه الصور حالة عامة من الحزن في قلوب جميع السوريين.

تم خلال العملية الإنسانية توزيع المساعدات الغذائية لمن بقي داخل الأحياء ولم يستطع الخروج منها ومنهم المقاتلون ضد النظام، يقول عدنان الذي رفض الخروج من حيه خوفاً من الاعتقال الذي نال معظم أفراد عائلته خلال السنة الماضية: «كنا نعاني نقصاً فادحاً بالمواد الغذائية والأدوية، بذلنا جهوداً كبيرة لتقنين ما تبقى من الموارد خلال الفترة الماضية، لكننا وصلنا إلى حد الشح، ما دفع بعض الأهالي للبحث عن وسائل أخرى لجلب الطعام كجمع الحشائش وتناول لحوم القطط والكلاب». يضيف عدنان إن المساعدات الغذائية التي تم إدخالها كانت منقذاً مما آل إليه الحال لكنها غير كافية بتاتاً.

لم يكن مصير العديد من الخارجين من المدينة بأفضل حالاً، فقد قامت قوات النظام بعمليات اعتقال فوري طالت ٣٣٦ مدنياً من سكان حمص القديمة، وقد ألمح المتحدث باسم مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة روبرت كولفيل بأن النظام بدأ حملة اعتقالات للمدنيين الذين خرجوا من أحياء حمص القديمة، وهو ما أكدته المتحدثة باسم المفوضية العليا للاجئين مليسا فليمينغ، وكشفت بأن النظام يحتجز المدنيين في مدرسة مهجورة. يقول أبو عدنان: «لا يزال هناك العديد من المعتقلين في مدرسة الأندلس في شارع الدبلان وأغلبهم يعانون من إصابات بالغة ويحتاجون للعلاج».

أم قاسم إحدى النازحات، تقول وقد شهدت عمليات التفتيش

والتحقيق الفوري الذي قامت به قوات النظام مع النازحين: «خرجت مع زوجي وبناتي، وقد استجوبوا زوجي البالغ من العمر٦٣ عاماً والذي أنهكه المرض والجوع، قالوا إنهم يريدون التأكد بأنه لم يكن من المقاتلين وحاملي السلاح، ولم يلحظوا بأن عمره لا يسمح له بحمل جرة غاز!»، تضيف أم قاسم: «قبلت بالخروج خوفاً من أن نموت ولا يسمع بنا أحد، كنا معزولين عن العالم ولم يكن حولنا إلا الموت، كنت أخاف أن نكون ضحايا مجزرة لا يسمع بها أحد».

من حصار إلى آخر

آثر الآلاف من الأهالي البقاء في بيوتهم لأكثر من سنة ونصف في ظل الحصار والقصف، يقول أبو عامر: «بقينا في بيتنا في حي الإنشاءات لعدة أشهر، شعرنا أن كل أنواع أسلحة العالم تستخدم هنا، لم نكن نستطيع النوم لأيام متواصلة، كنت أخاف أن أفقد أحد أطفالي بأي لحظة، يظن أطفالي أننا كنا في النار، ويسألونني لماذا كان الله يعاقبنا بالنار ونحن لا نؤذي أحداً؟!».

لم ينقذ الهروب من الحي النازحين في حمص من ملاحقة الموت ومتاعب الحصار لهم، يقول أبو عدنان المتحدث باسم تنسيقية حمص القديمة عن مسؤولية الجهات الدولية عن مصير النازحين الذين خرجوا بموجب الاتفاق الأخير: «من المؤكد بأنه لم يتم التكفل بهم نهائياً، لا من جهة دولية ولا سورية، باستثناء بضع مساعدات يكاد يمل ذات الأشخاص من التبرع بها، الوعر تحت حصار خانق اليوم وحال اللاجئين إليها ليس أفضل ممن تبقوا في حمص القديمة، إذ لا تزال ذات المخاطر والمخاوف تطاردهم من مكان إلى آخر».

ويضيف أبو عدنان عن الطريقة التي يحصل فيها المحاصرون اليوم على المواد التموينية: «يحدث بين الحين والآخر اتفاقية مبادلة جثة لأحد مقاتلي النظام بمواد تموينية أو أسرى، وقد يتمكن الأهالي في بعض الأحيان من رشوة الحواجز فيعطونهم مبلغاً معيناً من المال مقابل القليل من المواد التموينية».

يعيش النازحون مع الأهالي وضعاً معيشياً مترديا، معظم النازحين عاطلون عن العمل، ولا تملك الكثير من العائلات أي مصدر للدخل. تحدثنا أم صابر عن أسلوب معيشتها بعد نزوحها إلى إحدى القرى في ريف حماه: «أسكن وزوجي وأطفالي الذين فقدت منهم واحداً مع أربع عائلات في أحد المستودعات تحت الأرض، المساحة كبيرة وليست هناك غرف، نفكر مراراً بالنزوح خارجاً لكننا نخاف أن نعيش ذلاً أكبر من الذي نعيشه اليوم، استطعنا الحصول على بعض المساعدات الغذائية، لكن حياتنا مليئة بالمتاعب فنحن نعيش مع غرباء في غرفة واحدة».

تخرج أم عدنان مع شريكاتها بالسكن يومياً لجلب الماء والخبز، فالخزان الصغير الذي يغذي المستودع لا يكفي ٢١ شخصاً، أما أم علي وهي الأكبر سناً بين السيدات فتمضي ساعات نهارها في الشارع وتعود ليلاً للمستودع أو «القبر» كما تطلق عليه.

النظام بدأ حملة اعتقالات للمدنيين الذين خرجوا من أحياء حمص القديمة، وهو ما أكدته المتحدثة باسم المفوضية العليا للاجئين مليسا فليمينغ، وكشفت بأن النظام يحتجز المدنيين في مدرسة مهجورة.

الوعر هي الهدف الحالي للنظام

يتأهب النظام اليوم ليبدأ معركة الوعر، ويحشد تجهيزات عسكرية كبيرة يحيط بها الحي، يعيش أهل الوعر اليوم تحت وقع قصف شبه متواصل من قبل قوات النظام. يقول أبو عماد من المكتب الإعلامي الموحد لحي الوعر: «لا تكف دبابات جيش النظام وعربات الشيلكا والقناصة عن استهداف المدنيين في حي الوعر، وقعت إحدى القذائف منذ أيام داخل أحد مراكز إيواء النازحين ما تسبب وبجرح وسقوط ضحايا من أطفال ونساء، وهناك قصف جنوني يستهدف الحي بين حين وآخر، لا نسلم أيضا من قذائف الهاون والاسطوانات المتفجرة التي تأتي من الكلية الحربية والبساتين والغابة، تسببت هذه القذائف بإحراق الكثير من المنازل في الحي، ونتوقع حالاً أصعب وأشد قسوة في الفترة القادمة».

النوروز ورهانات المعارضة والنظام..

مجيد محمد

في ظل سيطرة الدولة الأمنية على مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية في المجتمع السوري أثناء حكم الأسد الأب، عانى السوريون عموماً من اضطهاد السلطات الحاكمة في دمشق، فيما تعرض الأكراد لاضطهاد مزدوج، مرّة لأنهم سوريون وأخرى لأنهم أكراد، فتعرضت المناطق الكردية في سوريا لمشاريع استثنائية وقوانين وانتهاكات لحقوق الإنسان أكثر من أي منطقة أخرى إذا عقدنا مقارنات مع باقي المناطق التي تعرضت لضغوطات وسياسات سلطات دمشق القمعية على المدى الطويل، والتي استهدفت تغيير النمط الحياتي والديموغرافي في مناطق انتشار الأكراد الطبيعية شمال وشمال شرقي البلاد.

وكباقي شعوب المنطقة، فإن للشعب الكردي مناسبات وأعياد خاصة به، أهمها عيد النوروز والذي يصادف يوم الـ ٢١ من شهر آذار من كل عام، ويعتبر بداية التقويم الربيعي في عرف شعوب المنطقة، يحتفل به الأكراد على شكل تجمعات بشرية في كل مناطق تواجدهم، ويمارسون خلاله طقوساً احتفالية مشتركة، تتراوح بين عروض مسرحية لفرق فلكلورية محلية وخطابات سياسية ودبكات شعبية من التراث باللباس الشعبي المميز لكل منطقة وأغاني قومية، منع الأكراد من حقهم في الاحتفال بهذا اليوم استناداً لفكرة الحصار الثقافي الممارس ضد الأكراد في سوريا، خدمة لمشروع إرهاق المكونات الاجتماعية السورية بينهم المكون الكردي.

رغم ذلك، استمر الكرد بممارسة طقوس عيدهم الخاص بشكل سري وبمجموعات صغيرة غالباً ما اتخذت طابعاً اجتماعياً مغلقاً، حتى كان عام ١٩٨٦ حين خرج مجموعة من الشبان الكرد في مظاهرة أمام القصر الجمهوري بمدينة دمشق مُتَحدّين قرار السلطات السورية بمنع احتفالات النوروز، فاستقبلهم الأمن السوري بالرصاص، ما أدى لمقتل الشاب سليمان آدي من أبناء مدينة قامشلو.

شكّلت هذه الحادثة منعطفاً في المسار السياسي والاجتماعي الكردي من زاوية تحدي السلطات الأمنية، التي جعلت من يوم الـ ٢١ من آذار عطلة رسمية في دوائر الدولة لكن ليس احتفالاً بعيد خاص بأحد مكونات المجتمع السوري إنما بمناسبة عيد الأم لتجنب مزيد من التصعيد والاصطدام بالحالة العاطفية المرافقة لهذه المناسبة، إلا أن ذلك لم يمنع الأكراد في السنوات اللاحقة من إحياء عيد النوروز بالطريقة التي كانوا يريدونها، فكان لهم ذلك، رغم المضايقات الأمنية والاعتقالات والملاحقات التي طالت العشرات من النشطاء في كل عام.

نقلت هذه الخطوة المجتمع الكردي من مرحلة المهادنة مع السلطة إلى أخرى تمثّلت في انتعاش الحركة السياسية الكردية التي اتخذت من يوم النوروز منبراً لتقديم خطابها السياسي لشريحة أوسع من الأكراد في الفترة التي كانت فيها وسائل الإعلام مقتصرة على الجرائد والبيانات المطبوعة، فتوسعت القاعدة الشعبية لتلك الأحزاب التي تنوعت خطاباتها السياسية ومشروعاتها النضالية ومواقفها من سلطات دمشق بشكل تراكمي، أدى لاتساع رقعة الوعي السياسي والاجتماعي لدى شريحة أكبر من الكرد، والذين باتوا أكثر دراية بمسوغات مشاريع النظام السوري التي تستهدف مناطقهم، ليصبحوا أكبر قوة سياسية اجتماعية منظمة في سوريا.

لاحظت القوى السياسية المعارضة باختلاف توجهاتها في سوريا التحول الذي يشهده المجتمع الكردي المحلي وتنامي قوته التنظيمية ووعيه السياسي وإدراكه لأبعاد المشكلة الوطنية السورية عبر طروحات أحزابه القومية والتي لم تتخطى سقف الحل الديمقراطي العادل لقضيتهم في إطار وحدة البلاد، فبدأت هذه القوى بالتقرب من الحركة السياسية الكردية التي ربما رأوا فيها حاملاً يعول عليه في عملية التغيير الديمقراطي في البلاد، فكان المدخل الأكثر نجاعة لتكوين علاقات قوية مع المكون الكردي هو عيد النوروز، فبدأت هذه القوى بالمشاركة في أعياد النوروز وإن بشكل خجول سعياً لإيصال أفكارها للمكون الوحيد المتعاطي مع الحالة السياسية في ظل اغتراب

باقي المكونات عن الممنوع في دولة البعث.
وبالفعل، بدأت المعارضة تدرك أكثر فأكثر أهمية استغلال القوة المتنامية للمجتمع الكردي الذي تشبع إلى درجة تفوق غيره من المجتمعات المحلية السورية بأفكار معارضة للسلطة، وإن لم يكن للأكراد مشكلة مع من يحكم في دمشق، بل كان همهم الرئيسي هو رفع الظلم والقوانين الاستثنائية عن كاهل ظهرانيهم وبيئتهم المحلية وإفساح المجال أمام حضورهم الثقافي ولغتهم الأم وحقهم في ممارسة العمل، أي يمكن اختصار جل مطالب الكرد بحقوق مواطنة متساوية، على الرغم من بروز قوى سياسية أخرى رفعت خطابات ذات نفس قومي أكثر تشدداً.

مع وصول بشار الأسد إلى سدّة الحكم، كانت سيرورة النوروز تأخذ طابعاً دراماتيكياً ومضى باتجاهات أوحت لسلطات دمشق الجديدة بأن نهضة فكرية وسياسية واجتماعية على وشك الانبعاث بين الأكراد، فبدأت بفرض قيود جديدة على يوم النوروز والتحضيرات الخاصة به، بالرغم من خطاب القسم الذي صرّح فيه بشار الأسد بأنه قادم لإصلاح أخطاء المرحلة السابقة ونقل سورية إلى مرحلة جديدة، لكن عكس ذلك هو الذي حدث خاصة بعد أحداث الـ ١١ من أيلول/سبتمبر في نيويورك واجتياح قوات التحالف الدولية العراق والانتفاضة الكردية في ١٢ آذار من العام ٢٠٠٤، كل هذه الأحداث جاءت في خدمة النظام السوري وبعكس الاتجاه التصاعدي بالنسبة لتجذر يوم النوروز في ظل الارتباك السياسي الذي طال الحركة السياسية الكردية، مرت عدّة سنوات بعد ذلك دون أن يحتفل الأكراد بعيدهم وسط انقسام سياسي كبير بين أحزاب الحركة السياسية الكردية.

في بداية الحركة الاحتجاجية في العالم العربي كان متوقعاً أن تشهد سوريا ثورة شبيهة بنظيراتها في تونس ومصر وليبيا واليمن، وهذا ما حدث بالفعل، ولأن الاحتجاجات السورية بدأت في آذار، التفتت القوى السياسية السورية لرمزية شهر آذار بالنسبة للكرد الذين يتجمعون بأعداد غفيرة في مناسبة النوروز، في محاولة لإضفاء الطابع الجماهيري والشعبي على الحركة الاحتجاجية الوليدة، فشهدت وسائل التواصل الاجتماعي حملة تضامنية ولأول مرة من كل النشطاء السوريين في مشهد هو الأول من نوعه منذ عام ١٩٨٦ مع عيد النوروز، ولأن النظام يعلم بأن الكرد معارضون لسياساته مسبقاً فقد تخوف من هذه التحركات التي تدفع باتجاه تبني الأكراد للاحتجاجات، فلم يمارس ضغوطاته المعتادة على النشطاء والمواطنين

الكرد في مناطقهم وكذلك لم يمنع الاحتفالات في دمشق وحلب، لكنه أحكم تطويق كل التجمعات البشرية، واستبق الأمور بتصريحات سياسية تسعى لتحييد نوروز عام٢٠١١ عن الاحتجاجات، من خلال الادعاء بحماية هذه «المناسبة الوطنية» المسماة وطنياً «عيد الأم» من هجمات المجموعات المسلحة في أول تغير ملحوظ تجاه التعاطي مع الملف الكردي منذ بدء الثورة السورية.

اشتدت بعدها وتيرة الرهان بين المعارضة والنظام على استمالة الأكراد، فسعى كل طرف لتقديم رؤيته الخاصة بحل القضية الوطنية الكردية، لكن هذه الرؤى كانت قاصرة ولم تتعاطى مع أبعاد القضية الكردية الأساسية إنما اتخذت طابعاً تجميلياً لما هو قائم بالأساس دون تقديم تصور لحل جذري كان من شأنه أن يقلب موازين الأمور والتوازن في المعادلة السورية.

في حضور مفاوضات غائبة..

ريدي مشو

قبل الحديث عن أية مجريات محتملة للعملية التفاوضية، لا بد من توضيح مفهوم المفاوضات نفسه، وما ينبثق عنه من استحقاقات، وكذلك الخطوات السابقة على الدخول في العملية التفاوضية، حتى يمكننا فهم الأبعاد السياسية لأي مجريات تفاوضية.

فما هو التفاوض كمفهوم وما هي الخطوات التي يجب أن نتّبعها كي نصل إلى مرحلة التفاوض؟

حينما يسعى طرفان إلى التفاوض فهذا يعني أنهما ضمنياً ملتزمان بمجموعة من المبادئ والمسلمات التي تخص العملية التفاوضية، أي ينبغي على كل طرف الاعتراف بمجموعة من مطالب الطرف الآخر، وهذا الاعتراف من شأنه أن يضفي الشرعية على الطرف الآخر، وهو أمر في غاية الحساسية والأهمية وتترب عليه نتائج سياسية واجتماعية كبرى، لأن الاعتراف يظهر الطرف المُعترف وكأن يعمل ضد مصلحته ومطالبه! وهذا قد يكون صحيحاً فعلاً، فالجلوس على طاولة المفاوضات يعني الاعتراف بالآخر وأنه سيأخذ جزءاً من مطالبه ويتنازل عن مطالب أخرى.

وهذه التنازلات وإضفاء الشرعية على مطالب الخصم- العدو هي من أهم شروط التفاوض، حيث لن يبقى العدو عدواً بالفعل إن تواجد على طاولة المفاوضات، وإلا لن يكون هناك جدوى من المفاوضات. المفاوضات الناجحة والتي يمكن ان تطبق نتائجها وقراراتها على الأرض هي التي يخرج منها الطرفان بمجموعة حقوق، أما مفاوضات الخاسر والرابح فلا يكون هناك التزام مستمر بالنتائج، والأزمة ستبقى قائمة وتزداد تعقيداً بحيث تؤجل أو تلغي احتمالات تفاوض مستقبلي.
يبدو لنا أن المفاوضات تقف عقبة في وجه القيم، الالتزامات الاجتماعية، الوطنية والثورية، وهذا صحيح بدوره، فالمفاوضات هي وسيلة لتهذيب كل هذه الاندفاعات العاطفية -العدائية وتقليل المخاطر الناجمة عنها، من أجل حماية فرد العائلة المتبقي من كامل عائلته المقتولة، ودفعه نحو العملية الإنتاجية والتنموية للمجتمع عوضاً عن جعله يقارع الواقع ويقاتل طواحين الهواء مدفوعاً بالانتقام، مما يجعله غالباً ينفذ مخططات تتجاوزه.

ما يفيد أكثر في المفاوضات هو الإيمان بالحل التفاوضي قبل الجلوس مع الطرف الآخر، وكذلك الاستعداد النفسي والمعرفي لمجريات التفاوض.
إذا اسقطنا هذه الرؤية على المشهد السوري فما الذي سنستنتجه؟ أولاً المفاوضات في سوريا لا يمكن حصرها بين طرفين متمايزين كلياً، وأقصد هنا أنه ليس هناك جهتان واضحتان في المفاوضات سواء من جهة النظام أو من جهة المعارضة، بالرغم من وجود توافق على وجود هاتين الجهتين دولياً على الأقل، وفي الناحية الأخرى هناك مستوى مختلف من التفاوض في الشارع السوري بين القوى المعارضة السياسية – العسكرية، وبين التيارات السورية الأخرى. إذاً نحن أمام شبكة متداخلة من المفاوضات التي تتباين أولوياتها فيما يتعلق بالشأن السوري، ويمكنني أن أسمي المشهد بفسيفساء المفاوضات السورية.

جرت منذ أمد قريب مفاوضات سياسية في جنيف بين قوى المعارضة وممثلي النظام السوري، هذا ما بثته القنوات التلفزيونية والجهات الراعية لها، لكن هل كانت هناك مفاوضات حقاً في جنيف؟

إذا انتبهنا إلى التصريحات التي تصدر عن طرف النظام وطرف المعارضة، نستنتج أن المفاوضات ليست أكثر من مؤتمر إعلامي لما يقال منذ

سنوات بخصوص الأزمة، فالاتهامات مستمرة فيما يتعلق بالإرهاب والانتهاكات والتآمر الخارجي! طرف يدعو إلى تشكيل حكومة انتقالية وغايته هو حذف الطرف الآخر من المعادلة وطرف يدعو إلى حل ملف الإرهاب وهو يعني بذلك حذف قوى المعارضة من المعادلة، ومع ذلك يقال بأن المفاوضات جرت في جنيف!

أحد المشاهد المضحكة - المبكية في هذه اللقاءات كانت حينما بدأت الاتهامات المتبادلة في مذبحة معان التي وقعت في ريف حماة، فعندما قال النظام إن قوى المعارضة قد ارتكبت هذه المذبحة، ما كان من أحد الشخصيات المعارضة من الوفد المفاوض إلا أن تلكأ في الرد على الاتهام ثم قال: «وماذا عن البراميل التي تسقط على رؤوس المدنيين في حلب»! وكأنه بهذا الرد دافع عن المجموعة التي ارتكبت الجريمة، وآخر قال بأن الفاعل هو عصابات الأسد التي تعمل تحت اسم المعارضة وكأن هذا الجواب أفضل من الأول!

هنا يحق لنا التساؤل حول مدى جاهزية وفد المعارضة المفاوض، وهل تدرب على أمور التفاوض وأسلوب الحديث في المؤتمرات الصحفية التي تجرى على هامش المفاوضات؟

بالطبع لا استثني وفد النظام كذلك من هذه المساءلة، خاصة بعد الاطلاع على أجوبته التي لا تتعدى الفقاعة اللغوية التي ينطق بها في كل حين، ألا وهي: «وقت السوريين من دم!»، وهذا لا يعني بأنه على أتم استعداد لحل قضايا التفاوض، والتي لا تستدعي السرعة بالطبع، فاللجوء إلى مبدأ السرعة في المفاوضات ليس إلا كمثل رغبة الأطفال في حل مشاكلهم بغمضة عين.

ما جري في جنيف لا تديره الإرادة السورية لا من قبل المعارضة ولا من قبل النظام، فكلا الطرفين كانا مدفوعين لخوض هذه المعمعة الإعلامية، وهي لم تكن إلا جلسات مقارعة بين الدول الداعمة للطرفين. وبناء على هذا لم تترتب عليها نتائج مفيدة، وتحولت هذه المفاوضات إلى قنوات لتبرير القتل مجدداً كما في المحاولات السابقة.

وحتى لو كانت هذه المفاوضات قد خرجت ببعض النتائج المرغوبة على الجدول التفاوضي، تحت ضغط القوى الدولية وإجبارها للطرفين على التنازل، فهذا لم يكن يعني بأنها نهاية المأساة السورية، لأن التطبيق على أرض الواقع كان سيثير العديد من المشاكل التي لا نهاية لها، خاصة مع نوايا وأفكار وطبيعة الطرفين!

تطبيق قرارات التفاوض، يعني أن كلا الطرفين مسيطران تماماً على عناصرها السياسية - العسكرية، وما نجده على أرض الواقع ليس كذلك، فلا توجد سيطرة مطلقة ولا حتى بنسبة ٥٠ ٪ وخاصة من الناحية العسكرية. **فأيّ النتائج يمكنها أن تغير ظروف الواقع وتخلق بيئة جديدة؟** يمكنني القول بهذا الخصوص، ولا أستطيع إلا أن أكون صريحا في رأيي هذا، بأن النظام بقواه السياسية والعسكرية يبقى أكثر قابلية للإلتزام بقرارات معينة إن رغب بذلك، بعكس المعارضة التي تبدو أنه مفككة بشقيها السياسي - العسكري.

ولعل ما يبعث على الضحك في مفاوضات جنيف، أنه من أهم شروط التفاوض الابتعاد عن أسباب المشكلة والبحث عن الحل، فما حدث قد حدث مهما كان السبب وستبقى النقاشات والدراسات تدور حول أبعاد المشكلة وأسبابها لسنوات، لكن على طاولة المفاوضات ينبغي أن يسود جو الحل في جميع الاقتراحات بحيث يخرج الطرفان راضيان، وهذا ما لن يحدث في جنيف ٢ ولا حتى سيحدث في جنيف ١٠، مادام الطرفان مصرين على استغلال أي منبر ممكن، بما فيه المنبر التفاوضي، للحديث عن مظلمتهما المستمرة من الطرف الآخر.

إذاً، يمكننا القول أنه لا تفاوض دون وجود رغبة حقيقية به لدى كل الأطراف التي تنوي الجلوس على طاولة المفاوضات، واعتراف واقتناع كامل بمفاهيمه وما يترتب عليها من نتائج، وبالتأكيد فمادام كل طرف يسعى لإلغاء الطرف الآخر وإبادته من الوجود فلا أمل في الوصول إلى تلك الرغبة والاقتناع، وكل ذلك على حساب معاناة الشعب السوري وآلامه وخسائره الكبرى التي قد يحتاج عقوداً طويلة لتعويضها.

حوار مع الناشطة في الحراك السلمي والنسوي ميادة الخليل

«المال السياسي جر السياسين غير الأكفاء أساساً ومن بعدهم الشباب إلى أماكن بعيدة عن المصلحة الوطنية»

حاورها: بيروز بريك

- كناشطة اشتركت في بدايات الحراك الثوري أين تجدين مشروع الدولة المدنية الديمقراطية التي كنتي تنشدينها مع زملائك في بواكير هذا الحراك؟ هل نسف هذا المشروع – حسب رأيك - أم أنه ما زال قائماً؟

اشتراكي في السعي لإنجاز مشروع الدولة المدنية سابق على قيام الثورة بسنوات وتمثل بالاشتراك في ببناء حراك طلابي في جامعة حلب بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ كما أن الثورة – لدي - لم تكن إلا توفيراً لحيز أكبر يسع جهوداً أكبر من تلك التي ثبطها النظام في الجامعة.

بناء سوريا مدنية ديمقراطية مشروع يعتمد على إرادة شعبية ولن ينتج عن إرادة أخرى وقضية نسف هذا المشروع تعني نسف إرادة شعبية والذين يعرقلون هذا المشروع عن طريق استغلال الحاجات اليومية للناس والتحكم بمصائرهم عن طريق القوة ستظهر التناقضات الكبيرة معهم عاجلاً أم آجلا فما يهم السوريين هو أنهم خرجوا للشارع مطالبين بأن يكونوا أحراراً في اختيار مستقبلهم ومستقبل الأرض التي يعيشيون عليها وأبدعوا في التعبير عن ذلك وهذه الإرادة لا تتوفر إلا في المشروع المدني والديمقراطي.

أعتقد أن من يطرح نسف مشروع الدولة المدنية من أساسه يمحور المشروع بشخصه غير القادر اليوم على فعل شيء لمشروعه ... هنالك الكثيرون ممن يؤمنون بهذا المشروع ويعملون رغم كل المصاعب وأنا مؤمنة بهم وبقدراتهم وكان لدي حلم البقاء معهم دائماً ولم أستطع تحقيقه.

- ما الذي أدى لعرقلة مسيرة الثورة السورية حسب رأيك؟ وهل تؤيدين تسوية بين أطراف الصراع بما فيها النظام للخروج من منزلق الحرب؟

الذي أدى لعرقلة مسيرة الثورة بشكل رئيسي هو النظام الأمني الذي حكم سوريا لمدة ٤٠ عام، واستطاع الدخول واللعب بجميع المفاصل الاجتماعية والفكرية والسياسية التي يمكن لشعب أن يجتمع عليها. إضافة للمال السياسي الذي جر السياسين غير الأكفاء أساساً ومن

عدسة: رولا الأسد

بعدهم الشباب إلى أماكن بعيدة عن المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم تم إخضاعهم لمصالح الدول التي تمول .

اليوم الأمل السوري ضعيف بالخروج من الحرب إلا على حساب أبنائه مثلما ما كان دائماً.. أنا أؤيد اي تسوية تقوم على خروج بشار الأسد من سوريا، لست متعنتة لموقف ثوري فالسوريون اليوم يعيشون ألماً أكبر من التفكير ببناء ما كان لهم وهدمه النظام لذلك يبقى خروج رمز الدمار هو الضامن الذي يمكن أن يؤدي إلى بناء ما تهدم.

- كنتِ تنشطين في بعض الأوقات ضمن بيئات الريف الدمشقي المحافظ.. ما مدى تقبل تلك الأوساط لفتاة علمانية وغير محجبة ضمن محيطهم ونطاق عملهم؟ هل تعتقدين أن الأصولية الدينية متجذرة في سوريا؟ أم أن تناميها مرهون بفترة الحرب فقط؟

دائماً عند هذا السؤال أخرج من الحالة الفكرية التي يحملها الى حالة عاطفية بحتة، تجاه إنسانية من تعاملت معهم ومدى صدقهم بالتعبير عن حب معرفة الأخر المخفي عنهم عنوة. لم أواجه بأي لقاء بـ«تشددإسلامي» في المجتمعات التي عايشتها إلا بعادات وطرق

عيش هذا المجتمع التي نعرف جميعاً كيف تشكلت. كان هناك استثناءات في بعض من هم يعيشون في صلب الحالة الإسلامية ولكن هؤلاء أيضاً لم تكن ردود افعالهم تخرج عن أدب العادات السورية باستقبال الضيوف. من الذي سبق لم أقتنع ولن أقتنع بأصولية المجتمع السوري كمجتمع إسلامي متعصب.

- مررتِ بتجربة اعتقال قصيرة بعد اقتحام المركز السوري للإعلام وحرية التعبير ومن ثم خضعتي لمراجعات واستجوابات طويلة.. هل أثر هذا الضغط بشكل كبير على خياراتك ورهاناتك على الحراك والنشاط السلمي وكيف؟

التجربة كانت لها تأثيرها على التوازن كناشطة وإنسانة فبعد وقت طويل من حالة فقدان التوازن النفسي الذي وصلنا إليها استطعت أن ادرك خلال مراجعتي الغير قصيرة بالنسبة إلى مركز الأمن، أن النظام أراد وبشكل كبير أن نصل إلى هذه الحالة النفسية باعتقالنا وفرض المراجعات علينا فيما بعد. كنت دائماً أعزي نفسي بأنها فترة ستمر وكانت الممارسة الأشد نفعاً للعلاج هي الذهاب إلى المظاهرة ليلاً في برزة لأقوم بشتم فرع الجوية الذي كنت أراجعه.

- كيف تقيمين الجهود المبذولة في مجال تمكين المرأة ودعم مشاركتها السياسية والاجتماعية؟ وهل تؤيدين مبدأ الكوتا لتمثيل النساء في المحافل والهيئات؟

الجهود التي تبذل لدعم المراة مهمة جداً وأعتقد سيكون لها نتائجها التي لا يستقل بها للمستقبل. يمكن أن لا تكون ملموسة بسبب حالة الشعب السوري الذي يُحارب من جهات لا يمكن إحصائها، المرأة تحارب بالأضافة لهؤلاء ذكورية المجتمع الناجم عن إرث تاريخي طويل والطريق أمامها بطول هذا الإرث. نعم أؤيد الكوتا بشدة لأني أرى ودون شك بأن المرأة يمكن أن ترى زوايا غائبة عن الرجل في كثير من القضايا وهذا يستلزم حضورها في كل المحافل.

- في خضم الحرب القائمة والتجاذبات السياسية والظرف الدولي والإقليمي وتجاوز النزاع الحالة السياسية إلى نزاعات أو بوادر نزاعات أهلية ذات صبغة طائفية أو قومية، ما الطريقة التي ترينها مجدية للحفاظ على السلم الأهلي في سوريا؟

شخصياً ليس لدي أي فكرة نظرية عن السلم الأهلي الممكن، لسبب بسيط كل الأعمال التي كنت أساهم فيها بالثورة، جزء رئيسي منها هو قراءة الواقع ومدى تجاوبه للفكرة التي يمكن أن أطرحها.

أعتقد أن السلم الأهلي مسؤولية مجتمعية خارجة عن التأثر بما هو عام وقابل للتدريب. والعمل عليه يجب أن يكون من داخل المجتمع نفسه، وفي حال وجود أشخاص يريدون القيام بهذا العمل، على أساس تجارب دول سابقة عليهم أن يقتربوا من السوريين ويبدأوا بخطوات عملية بينهم. لأن التدريب المنقوص، نتائجه ليست جيدة على الأرض بل في بعض الأحيان يساهم في زيادة الاحتقان..

- لم يكن للحراك السلمي قائد أو قادة بارزون إنما كان هنالك ناشطون يتميزون ضمن بيئاتهم المحلية وكان لهم دور حقيقي إلا أنه لم يرتق إلى مستوى القيادة، هل تعتقدين أن غياب القائد الجماهيري ضمن الحراك السلمي أسهم في إجهاضه؟

ليس غياب القائد فقط ما ساعد على إجهاضه.. أعتقد أن عدم نضج السياسة الواعية لدور النشاط السلمي، والتي كانت تضع هدف الوصول إلى السلطة بأسرع ما يمكن، لدرجة جرها إلى دعم السلاح بتمويل غير مشروط كان له تأثيره الرجعي المقاوم للعمل السلمي الذي يمكن أن يشكل وعياً في المنطقة يؤثر على دول هذا التمويل. بأي حال لم تكن هنالك فرصة لأن يكون للعمل السلمي وضع أفضل ضمن كل هذه التعقيد والرغبة القوية في العنف.

شيلان برو - القامشلي

عدسة شاب حمصي - حي باب هود، حمص

أنس خبير - مخيم أطمة

عدسة شاب دمشقي- الغوطة الشرقية

المرأة في عيدها.. هوامش على يوميات ضائعة

المرأة السورية
وحريات مؤجلة في زمن الثورة

لبنى سالم

هوامش على أوضاع اللاجئات السوريات

باسم دباغ

المرأة السورية وحريات مؤجلة في زمن الثورة

لبنى سالم

يعد تراجع المستوى العام للحريات الاجتماعية والسياسية أمراً شبه محتم الحدوث في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية باتجاه تغيير جذري في البنية السياسية، سوريا اليوم تعيش هذا التراجع بشكلٍ ملحوظ وبنسب متفاوتة بين المناطق والعناصر الاجتماعية، وتبدو المرأة أول العناصر الاجتماعية التي لم تعد تحظى بذات القدر من الحرية الاجتماعية والحقوق السياسية السابقة، هذا القدر الذي لم يكن كافياً أصلاً. شاركت المرأة السورية بفعالية منذ الأيام الأولى للثورة، لكنها وجدت نفسها في التمثيلات السياسية للثورة في الصفوف الخلفية، وشبه مغيبة عن اتخاذ أي قرار سياسي حقيقي يخص الثورة السورية وحياة السوريين.

ممارسات التنظيمات المتشددة ضد المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة

تعيش المرأة في هذه المناطق في سوريا الواقع الأسوأ، بالإضافة الى همّ الخوف والرعب من القصف ومآسي الحرب التي تتقاسمها مع الرجل، تعاني النساء من سطوة التعصب الديني عليهن، الذي يمارسه مقاتلو التنظيمات الإسلامية في معظم هذه المناطق. إذ تسعى هذه التنظيمات إلى زجّ المرأة في نطاقٍ ضيقٍ ومحدود ومحاصرتها في كافة الميادين.

تقول هناء وهي ناشطة حقوقية: «يعد الظلم الاجتماعي الذي يقع على النساء في هذه المناطق تمييزاً عنصرياً، يقوم المقاتلون خصوصاً الأجانب بافتعال قوانين على المرأة اتباعها، كاللباس الشرعي الذي يقضي بتغطية كامل جسمها بالسواد، إضافة إلى التقييد الذي يفرضونه على تحركاتها، فيمنعون النساء من الخروج من البيت دون مُحرم، ويتعرضون بالسجن والعقاب لكل من يخل بالقوانين الموجودة في رؤوسهم. لكن وبالرغم من انخفاض مستويات الوعي في الكثير من المناطق، لا تزال السوريات يقاومن هذه العقليات ويتحدينها، بينما يكن مضطرات للخضوع لها في المناطق التي تستعمل فيها هذه التنظيمات السلاح لترهيب المرأة، كالرقة التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وتتحدث هناء عن عدم وجود من يهتم بحقوق النساء في تلك المناطق، ما يؤدي تدريجياً إلى انحسار دور المرأة الاجتماعي والتربوي بشكل كبير: «معظم العائلات لا ترسل بناتها للمدارس المفتوحة أو حتى للجوامع التي تعلم المناهج الدينية، خوفاً من حالة الفوضى التي تعم هذه المناطق، وليس هناك ما يضمن لتلك الفتيات حقهن في التعليم ولا يوجد حتى من يطالب به، النساء اللواتي يتعرضن للظلم أو التعنيف من قبل عائلاتهن أو أزواجهن لا يجدن اليوم من يقف بجانبهن أو قانوناً يحميهن من وقوع الظلم، وبالرغم من وجود الهيئة الشرعية في معظم المناطق إلا أن النسوة لم تلجأ لها ربما لعدم ثقتهن بإنصاف تلك المحكمة أو بكونها تهتم بحقوقهن ورفع الظلم عنهن، تخضع المرأة شيئاً فشيئاً لتتعايش مع الواقع الجديد لكن الأسوأ هو ما يتربى عليه الأطفال الذين سيرسمون بأفكارهم الغد في بلادنا».

تضييق اجتماعي في مناطق النظام

بالرغم من أن ملامح الحياة الاجتماعية في مناطق النظام لم تتغير كثيراً، لكن واقع حياة المرأة قد تراجع كثيراً، فمع تراجع الوضع الاقتصادي وفقدان الكثير من النساء لأعمالهن وانعدام شبه تام لفرص العمل فقدت الكثير من السوريات استقلاليتهن المادية واضطررن للاعتماد على المعيل في العائلة كالأب أو الزوج، وتعد الاستقلالية المادية للمرأة شريان الحرية الأساس لحياتها. الضغوطات الاجتماعية والقوانين والتبعية المادية هي المكونات الثلاث التي تجعل المرأة خاضعة لسلطة الرجل في المجتمع. قرار الزواج هو أقسى ما يُفرض على العديد من الفتيات السوريات في الأوضاع الراهنة، ففي أيام قاسية يقل فيها عدد الشبان القادرين على الزواج تقوم الكثير من العائلات بممارسة ضغوط كبيرة على الفتيات للزواج بأي شاب يتقدم للزواج منهن.

تقول فاطمة خريجة اقتصاد من مدينة حلب: «تزوجت منذ ستة أشهر وسط ضغوطات كبيرة من عائلتي خصوصاً والدي، تقدم لخطبتي شاب لا يحمل شهادة ثانوية حتى، لكنه يملك المال الذي رأى فيه والدي ضماناً لحمايتي من الظروف الراهنة، لم أجد أية فرصة للعمل منذ تخرجي، وكنت أشعر بأني أشكل عباً على عائلتي، لم أستطع لأكثر من

سنة الخروج من المنزل وتحولت إلى ممارسة الأعمال المنزلية وأصبحت حياتي تشبه الجحيم، لم أستطع رفض هذا الزواج فلم يكن لدي ما أستند إليه إن لم استجب لأوامر والدي، كنت أشعر بالعجز، لست سعيدة في زواجي وأعتقد أن والدي قد أجرم بحقي بإجباري على هذا الزواج، بحجة خوفه من الظروف عليّ».

عيد الأم

يمرّ عيد الأم هذا العام قاسياً على النساء السوريات، فأقل المآسي الواقعة هي عدم قدرة الكثير من الأمهات والأبناء على اللقاء بسبب النزوح والسفر، وأكبرها فقدان آلاف الأمهات لأبنائهن شهداء وضحايا للحرب، يضاف إليهن الآلاف من أمهات المعتقلين والمخطوفين اللواتي لا يعرفن عن مصير أبنائهن شيئاً.

تقول أم صابر: «يمر هذا اليوم بصعوبة علي، فابني سامر معتقل منذ حوالي الثمانية أشهر ولا أعرف شيئاً عنه، وثلاثة من أخوته الشباب سافروا خارج البلاد خوفاً من الاعتقال، أقضي هذا العيد وحيدة أصلي وأدعي لهم بالتوفيق وبأن أجتمع بهم ذات يوم».

آفاق مستقبلية

تسعى المرأة السورية إلى تعزيز دورها في الكيانات السياسية في سوريا الجديدة، فباستطاعة السياسة دائماً أن تخلق أطراً اقتصادية واجتماعية ومؤسساتية تجد المرأة فيها مكانها الذي تستحق، نشأت في سبيل هذه الأهداف العديد من التجمعات النسائية في إطار الثورة السورية، نشاطات معظم هذه التجمعات لا تزال خجولة على الأرض، فقبل أن تزول معاناة التشرد والموت والجوع التي تلاحق السوريين، وفي وقت يعيش فيه الناس حياة حرب، سيبدو للناس أن أي نشاط تربوي أو اجتماعي أو توعوي نسائي هو ضرب من الترف، وفيما انحرفت بعض هذه التنظيمات النسائية لتخطط للحصول على تمثيل سياسي وبدأت بعقد المؤتمرات في دول مختلفة لكسب تعاطف دولي وفرض وجود تمثيلي لها في الكيان السياسي، انشغلت تنظيمات أخرى في العمل على مشاريع على الأرض للعمل مع نساء سوريات في مجالات مختلفة بهدف تمكينهن بشكل أكبر، وتهدف هذه التنظيمات لإقامة قاعدة نسائية قوية من الكوادر في جميع المجالات تستطيع المرأة من خلالها الوصول إلى تمثيل سياسي مستقبلي.

تعيش المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا الواقع الأسوأ، بالإضافة إلى همّ الخوف والرعب من القصف ومآسي الحرب التي تتقاسمها مع الرجل، تعاني النساء من سطوة التعصب الديني عليهن، الذي يمارسه مقاتلو التنظيمات الإسلامية في معظم هذه المناطق.

تقول السيدة أم حامد وهي ناشطة في ريف حلب: «أنشأنا تجمعا نسائياً شعبياً في عدة أحياء في حلب، الهدف الأساسي هو تفعيل دور النساء في المجتمع عبر إقامة نشاطات وأعمال نستطيع من بعضها الحصول على بعض المال ودعم أسر الكثيرات من النسوة اللواتي فقدن أزواجهن، أقيمت بعض المشاريع الاسعافية والاغاثية إضافة إلى العديد من ورشات الخياطة، نشاطاتنا هي شعبية ومحلية ولا ننتظر أي دعم أو رعاية».

لطالما كانت المرأة السورية خلال السنوات الثلاث الماضية ضمير الثورة الحي، فمع توجه الثورة إلى العمل المسلح ظلت الثائرات حراس العمل السلمي ودعاة لترجيح صوت العقل كلما احتدت الصراعات الطائفية أو الانتقامية وأصبحت عمياء، تنتظر سوريا من نساءها الكثير، فعندما تخمد نيران الحرب يبدأ وقت البناء والعمل، وتنتظر المرأة السورية من بلادها أن ترد لها حرية سُلبت وتقديراً وتكريماً لما تقوم به على جميع الأصعدة.

هوامش على أوضاع اللاجئات السوريات

باسم دباغ

منذ آذار ٢٠١٣ وبعد تحول الثورة السلمية السورية إلى صراع مسلّح، باتت أعداد النازحين واللاجئين في تصاعد مستمر، لتصل إلى ما يقارب ٥ ملايين نازح وأكثر من مليوني لاجئ متركزين بشكل أساسي في الدول المجاورة لسوريا، نصفهم على الأقل من النساء القاصرات والبالغات، وإذا كانت النساء من أكثر ضحايا الحروب تضرراً، ويتم تصنيفهن عادة ضمن «الفئات الهشة»، إلا أن اختزالهن بصورة الأجساد المستباحة والمضطهدة والمسيطر عليها من قبل الرجال، في سوريا وبلدان النزوح، فيه الكثير من التبسيط والتنميط.

لا ننفي وجود الاستغلال الجنسي، إنما المشكلة تكمن في التضخيم المتعمد للقضية. فعند البحث عما تتعرض له المرأة السورية في المخيمات وخارجها في دول الجوار، كان من الملاحظ أن معظم التقارير الإعلامية واضحة الأجندة وغير موثّقة ولا يمكن الاعتماد عليها، فالموالون للنظام السوري حولوا المرأة السورية إلى وسيلة لنكاح الجهاد الذي لم يثبت وجوده حتى الآن، أو لضحية اغتصاب واستغلال مستمر في المخيمات بأشكال مختلفة، من زواج القاصرات إلى الغذاء مقابل الجنس، كما يدعى الإعلام الموالي للنظام في حالة مخيمات تركيا والأردن ولبنان. أما على الطرف الآخر، أي الموالي للمعارضة، فقد صُورت المرأة السورية أيضاً بوصفها ضحية مستمرة لاغتصاب واستغلال جنسي متواصل من قبل النافذين والضباط في جيش النظام سواء داخل المعتقلات أو خارجها.

وعند البحث عن مصادر إعلامية غير عربية تتناول هذه المسألة تبيّن بأن معظم هذه المواد هي عبارة عن فيتشرات صحفية غير موثقة بأرقام أو بأبحاث ميدانية، حتى تلك المنشورة على المواقع الرسمية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

وعلى الرغم من حمى العمل المدني ودورات السلم الأهلي والتدريب على الصحافة والتصوير وكتابة التقارير التي تجتاح المناطق الخارجة عن سيطرة النظام وأماكن تجمع السوريين في غازي عنتاب، إلا أن المرأة السورية غائبة بشكل شبه تام عن العمل المدني، إذا أنه رغم الظروف الصعبة التي تواجهها المرأة فإن عدد المنظمات السورية العاملة في الشأن النسوي قليل جداً (ومن أهمها الاتحاد النسائي السوري التابع للنظام) وبعضها يقتصر عملها على نشاطات فيسبوكية ليس إلا، كالدعوة لتوقيع بيان، أو الاعتصام أمام أحد مقرات الأمم المتحدة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلات السوريات. وإن كانت هذه النشاطات مهمة لكنها أبعد ما تكون عما تحتاجه المرأة السورية في هذه الظروف.

لذلك قمنا بالبحث عن تقارير المنظمات الدولية الكبرى، سواء التابعة للأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية ذات «المصداقية العالية»، لتكون صدمتنا أكبر وهي أن تقارير معظم هذه المنظمات غير متوافرة باللغة العربية، حتى وإن أجريت في دول ناطقة بالعربية كلبنان والعراق والأردن، ما يدفعنا لطرح السؤال الأهم: إذا لم يكن للمرأة السورية الآن، وكما كان حالها سابقاً، أي حكومة تحميها وتعمل على

خدمتها، ألا يجب على هذه المنظمات وعلى حكومات المجتمع المضيف أن تعرّف مواطنيها بما يجري على أرضيهم من تجاوزات لحقوق الإنسان، وبالأخص في موضوع المرأة الذي يعتبر من أكثر الأمور حساسية في الشرق الأوسط؟ يعتبر زواج القاصرات السوريات، أو بيعهن من أجل المال، من أهم المواضيع التي لازمت الثورة السورية منذ بدايتها، حيث لعبت وسائل الإعلام، وبالأخص العربية منها، الدور الأهم في تهويل المشكلة وحرفها عن وضعها الطبيعي.

تشكل النساء والأطفال ٨٠ ٪ من اللاجئين السوريين في الأردن، وبحسب تقرير منظمة المرأة التابعة للأمم المتحدة الذي صدر بعنوان: «العنف الجنسي وحماية الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن مع التركيز على الزواج المبكّر» في تموز ٢٠١٣، فهم معرضون لمخاطر متزايدة، وخاصة حالات الإساءة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، ولا يمكنهم اللجوء إلى أماكن آمنة عند الضرورة، ولا تتوفر لهم أي خدمات اجتماعية، كما أكد التقرير بأن معدلات الزواج المبكر عالية، وتعود لأسباب عديدة أهمها العادات والتقاليد، إضافة إلى عدم وجود موارد مالية كافية للعائلة، حيث أكد التقرير بأن الزواج المبكر أمر شائع بين السوريين، قبل الأوضاع الحالية التي تمر بها بلادهم حتى، فكل النساء من مختلف الأعمار اللواتي تمت عليهن الدراسة تعرّضن أو يعرفن من تزوج مبكراً، حيث أن ٥١,٣٪ من النساء المشاركات في الدراسة و ١٣٪ من الرجال تزوجوا قبل بلوغ الثامنة عشرة، ومعظمهم تزوجوا قبل اللجوء إلى الأردن، كما عرّفت ٤٤٪ من النساء السن الطبيعي للزواج بأنه بين ١٥ -١٧ عاماً، و٦٪ بين ١٢ و١٤ عاماً، وأكد معظم المشاركين (٦٥٪) بأن سن الزواج لم يتغير بعد اللجوء عما كان قبله، بينما أكد ٢٣٪ بأن متوسط عمر الزواج انخفض، الأمر الذي نفاه أقل من ١٠ بالمئة مدّعين ازدياد متوسط عمر الزواج، ولا توجد بيانات قاطعة بأن الزواج المبكر لدى السوريين ارتفع عن النسب التي كان يتم بها في سوريا.

بحسب التقرير أشارت الشابات السوريات إلى فوائد الزواج المبكر، مثل معاملتهن باحترام أكبر من قبل المجتمع، والبعض الآخر من المستطلعات أكدن بأن الزواج المبكر يشكل تحدياً كبيراً لقدرات المرأة الاجتماعية، ومنها تربية الأطفال والاهتمام بشؤون بالعائلة.
ومن خلال النقاشات الجماعية التي أجريت، وبحسب التقرير، يبدو أن الشابات السوريات الآن تشعرن بأنهن أكثر عرضة للزواج من رجال أكبر منهم، وفي حالات معدودة، الزواج من رجل أردني الجنسية، كون الرجال الأردنيين هم الأكثر قدرة على حمايتهن وتأمين مستلزمات الحياة لهن في هذا الوضع الصعب.
وعلى الرغم من أن التقرير لم يشر إلى عدد الزيجات التي تمت بين نساء سوريات ورجال غير سوريين، ولا يتحدث عن نسب الطلاق بين السوريين في الأردن، إلا أن رؤية المرأة للسن المناسب للزواج والتي لا تختلف عن رؤية ومفاهيم المجتمعات المضيفة، يعيد طرح سؤالين هامين: أين كان دور الدولة السورية في رفع الوعي بمخاطر وأضرار الزواج المبكر طيلة السنوات الماضية؟ كما يضع التقارير الإعلامية عن نسب استغلال الأجانب لأوضاع الشابات السوريات من خلال الزواج المبكر في مخيمات اللجوء في موضع المساءلة مرة أخرى، وكأن الزواج المبكر لم يكن يحدث بشكل اعتيادي في بلد فشل في التنمية لأكثر من أربعين عاماً، أو كأن عدد المواطنين القابعين تحت خط الفقر، والذي يتجاوز الـ٦,٥ مليون، أي ربع السكان، وذلك بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر في عام٢٠١٠، أي قبل سنة من اندلاع الثورة. كأن هذا العدد الكبير من الفقراء لن ينتج أمراضاً اجتماعية كبيرة كتزويج القاصرات. من مثال زواج القاصرات آنف الذكر، يمكننا أن ندرك مدى الخلط والمبالغة والافتقار إلى الدقة التي تعاني منها معظم التقارير الإعلامية والشائعات والأقاويل المتداولة، وافتقادها إلى أساسيات المعرفة الاجتماعية اللازمة لدراسة ظواهر بهذه الحساسية والتعقيد.

لا ينفي كل ما ذكر أعلاه حالات الاستغلال البشع للمرأة السورية، سواء كانت قاصرة أو بالغة، ولكنه يركز على إظهار المسائل بأبعادها الحقيقية كي تصبح معالجتها ممكنة, بدلاً من أن تصبح مجرد أقاصيص مثيرة للتداول الإعلامي الرخيص، وهذا يتطلب جهداً كبيراً من مختلف المنظمات الفاعلة على الأرض، والتي لا تنقصها الإمكانات والتمويل، والحكومات المضيفة في بلدان اللجوء، للحد من المشاكل الاجتماعية الكبيرة التي يثيرها واقع اللجوء السوري، وخاصة فيما يتعلق بوضع المرأة التي تحمل نصيبها الكبير من المعاناة العامة، ولكن ليس كمجرد ضحية سلبية غير فاعلة.

حروب النفط ونيران الحرّاقات في دير الزور

- صراع مستعر بين النصرة وداعش والعشائر للسيطرة على الموارد النفطية

-حقول نفطية هامة تحت سيطرة مراهق يديرها وفق هواه!

- اتفاقات سرية بين المعارضة المسلحة والنظام لبيع النفط وتكريره

تحقيق: كمال أوسكان

«أصبحت ملامح الناس شاحبة ومختنقة وكأنهم مرضى جراء دخان الحرّاقات التي تغطي سماء ريف دير الزور بسحب سوداء، كما تغطي بسوادها صوف المواشي»، بهذه الكلمات يصف محمد أحد أبناء مدينة دير الزور حالة منطقته التي تحولت حسب وصفه إلى جحيم نتيجة حروب النفط وتجارة من أصحاب الحرّاقات، بعد أن فقدت القوات الحكومية السيطرة على معظم حقول النفط في ريف دير الزور.

دخل الصراع على النفط ساحة الأزمة السورية ليصبح أحد أوجه الحرب المعقدة الدائرة على الأراضي السورية، وذلك لما توفره هذه الخامة من موارد مالية تمكّن الأطراف من الاستمرارية في حربها وحرمان الأطراف الأخرى من هذه الموارد، ولم يقتصر الصراع على حقول النفط في محافظة دير الزور على الاشتباكات بين النظام والمعارضة المسلحة، حيث انحسر وجود النظام في المحافظة ليشمل أجزاء محدودة من مدينة دير الزور فقط، وفقد معظم الحقول التي تقع في الريف، ليصبح الصراع بين المجموعات المسلحة نفسها أكثر ضراوة حول الطرف الذي سيفرض سيطرته على تلك الحقول المترامية ويتحكم بمواردها.

شكل إنتاج النفط السوري البالغ ٣٨٥ ألف برميل يومياً مورداً أساسياً للحكومة السورية قدر بما يزيد على ٣ مليارات دولار قبل اندلاع النزاع في البلاد، حيث كان يصدّر في غالبيته إلى أوروبا، إلا أن وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس أعلن أن إنتاج سوريا من النفط تراجع بنسبة ٩٦ بالمائة منذ منتصف مارس ٢٠١١. بحيث وصل إلى ١٤ ألف برميل يومياً .وعزا الوزير هذا التراجع في الإنتاج إلى زيادة الهجمات المسلحة على البنى التحتية لإنتاج ونقل النفط، وإلى العقوبات الغربية على قطاع النفط وتعليق الشركات الأجنبية عملها في مجال الاستكشاف والتنقيب مما أدى إلى مصاعب فنية ومالية في تأمين مستلزمات العمل والإنتاج.

حقول محافظة دير الزور التي تعتبر المصدر الأكبر لهذا الإنتاج باتت اليوم تحت سيطرة عدة أطراف مسلحة وأخرى عشائرية في حالة نزاع دائم لاحتكار السيطرة على الموارد النفطية.

توزع السيطرة والإنتاج

كانت ثلاث شركات تدير حقول دير الزور النفطية، أكبرها شركة الفرات الحكومية التي كانت تستثمر كل من الحقول التالية: (حقل العمر - حقل التنك - حقل الورد - حقل التيم - حقل العزبة). يبلغ إنتاج حقول العمر والعزبة التي تضم قرابة ٥٠ بئراً حوالي ٢٠ – ٢٥ ألف برميل يومياً، بينما كان إنتاج حقل التنك الذي يضم١٥٠ بئراً تقريباً ٤٠ ألف برميل يومياً، وحقلي التيم والورد ينتجان ٥٠ ألف برميلاً من ٢٠ بئراً تقريباً. وتدير شركة دير الزور حقلي القهار والجفرة، بينما تدير الشركة السورية للنفط حقلي ديرو ومحطة الكشمة. غير أن الإنتاج تراجع إلى ٣٠٪ وفق أحد المهندسين العاملين في تلك الحقول، وذلك بعد سيطرة

المجموعات المسلحة عليها. حيث تسيطر الآن جبهة النصرة على حقل الورد كما تسيطر الهيئة الشرعية المركزية بالتشارك مع جبهة النصرة على حقل العمر، وما يزال حقل التيم منطقة اشتباك بين المعارضة المسلحة والقوات الحكومية، حيث يبعد هذا الحقل عن مدينة ديرالزور ٢٠ كلم على طريق دمشق. يتم ضخ قسم من إنتاج هذه الحقول إلى مصفاتي حمص وبانياس مقابل مبالغ مالية تدفع لجبهة النصرة بموجب اتفاق موقع بين النظام والجبهة وفق بعض المصادر من داخل تلك الحقول رفضت الكشف عن اسمها، كما توجد اتفاقية بيع أو حماية بين الحكومة والهيئة الشرعية المركزية في ما يخص خط الغاز بقيمة ٥٠ مليوناً يومياً وفق المصدر ذاته، ويتم بيع القسم الآخر من الإنتاج بشكل خام حيث يتم تكريره عبر الحراقات أو يتم نقله إلى ريف حلب وإدلب من خلال التجار لبيعها هناك.

كيف يحصل المواطن على مشتقات الطاقة

بات المواطن اليوم في محافظة دير الزور هو من يدفع الثمن في مثل هذه الظروف، فقد ينتظر لساعات أمام محطات الوقود، في حين ينقطع التيار الكهربائي بشكل يومي بسبب صعوبة تزويد محطات الطاقة بالوقود، وذلك كلما خطر على بال من يسيطر على الحقول قطع الوقود للحصول على مزيد من الأموال.

يتم توفير الطاقة في دير الزور من مصدرين: الأول إنتاج محلي أو تكرير عن طريق ما يعرف محلياً بالحراقات، وهي طريقة بدائية يتم فيها وضع خزان النفط الخام على النار إلى حين غليه فيخرج مشتقات النفط من مازوت وبنزين وكاز، وهي منتشرة بشكل كبير في معظم ريف دير الزور، أما المصدر الآخر فيقوم على جلب مشتقات النفط من

مصفاة بانياس من قبل أصحاب محطات الوقود لكن بأسعار مضاعفة وذلك لمخاطر الطريق، بالإضافة إلى استخدام «المرافقة» وهي عبارة عن كتائب مكونة من ٣٠-٤٠ مسلح يستخدمون لغرض توصيل الصهاريج الوقود بشكل آمن ضمن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مقابل مبالغ مالية قد تتجاوز ١٢٠ ألف ليرة للصهريج الواحد، مما فرض عدم الاستقرار في أسعار مشتقات النفط بين الصعود والهبوط وفق الوضع الأمني والاشتباكات التي تحدث في تلك الحقول.

جدول بأسعار مشتقات النفط:

المـــادة	الســـعر
البنزين الأحمر	٨٥ ليرة
البنزين المكرر (المفروز)	١٠٠ ليرة
المازوت	٧٠- ٧٥ ليرة
الكاز	١٠٠ ليرة
برميل الخام ٢٠٠ لتر	١٨ ألف ليرة (١٠٠دولار)

حـروب النـفط بيـن مجموعـات المعـارضة المسلحة

بعد خروج النظام من الحقول النفطية نتيجة الاشتباكات بينه وبين المعارضة المسلحة أخذت المعارك في تلك المنطقة من محافظة دير الزور طابعاً مختلفاً يظهر في الانقسام الحاد بين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، رغم الأيديولوجيا الواحدة التي تجمعهما، يعود هذا الانقسام إلى محاولة كل جهة السيطرة على حقول النفط والغاز الموجودة في المنطقة نظراً للعوائد المادية التي تجنيها من السيطرة على تلك الحقول، أول تلك المعارك حدثت للسيطرة على حقل الغاز «كونيكو» الواقع على بعد ١٥ كلم من مدينة دير الزور بين الهيئة الشرعية وبعض الكتائب التابعة للعشائر.

جوجو يدير الحقول ويفرض الضرائب

استولى «جوجو» البالغ من العمر ١٩ سنة من قرية الخشام على حقل الغاز «كونيكو» والآبار النفطية القريبة أثناء الاشتباكات مع القوات الحكومية، يقود جوجو مجموعة مسلحة تسمى بـ«جيش جوجو» تضم حوالي ٢٥٠ مقاتلاً من أبناء عشيرة البكارة التي

ينتمي إليها، ويملك ٤ دبابات و٢٣ مضاد طيران. اشتبك مع الكتائب التابعة للهيئة الشرعية المركزية عندما حاولت تلك الكتائب انتزاع هذا الحقل منه للأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها، حيث تبلغ إيراداته اليومية قرابة ٢٠٠ مليون ليرة، بحسب ما صرح به جوجو لأحد الإعلاميين، كما يزود حقلا كونيكو والعمر مدينة حمص بالغاز، التي تعتبر مصدر التيار الكهربائي في دير الزور عبر خط الجندلي أو ما يعرف باسم خط الـ٤٠٠. تم اعتقال جوجو في تلك الاشتباكات غير أن الموالين له من أبناء عشيرته قطعوا الغاز عن محطات توليد الكهرباء مما اضطر الهيئة إلى التفاوض معهم وإطلاق سراحه.

واعتاد جوجو الذي دُعم من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على قطع الغاز بشكل شهري عن محطة الجندلي التي تزود محافظة دير الزور بالكهرباء، مما يضطر كل من المعارضة والحكومة إلى دفع أتاوات له لإعادة ضخ الغاز.

جبهة النصرة وتنظيم الدولة

الاشتباكات المتكررة بين تنظيم الدولة (ISIS) والهيئة الشرعية المركزية التي تضم كل من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام وبعض الكتائب المحلية الصغيرة أدت إلى إضعاف نفوذ جوجو مما اضطره إلى التخلي عن حقل كونيكو لصالح جبهة النصرة مع الاحتفاظ بالآبار النفطية القريبة.

لكن «والي» تنظيم الدولة في دير الزور طالب بحصته في حقل كونيكو بعد ان أصبح تحت سيطرة الجبهة معلِّلاً ذلك بأنه كان ينوي تحريره من قبل، مما اضطر جبهة النصرة أن تخصِّص نسبة من ناتج الحقل لجماعة الدولة، مع ذلك استمر التوتر بين الطرفين حيث اتهمت جبهة النصرة والي تنظيم الدولة في دير الزور بسرقة ما يقارب ٥ ملايين دولار بحسب بيان أصدرته الجبهة.

واندلعت اشتباكات بين الطرفين بعد هجوم للجبهة على مقرات تنظيم الدولة بمنطقة المعامل وحقل الجفرة في دير الزور، مما اضطر عناصر تنظيم الدولة إلى الانسحاب من محافظة دير الزور الغنية بالنفط وانفراد الهيئة الشرعية المركزية بحقول النفط والغاز إلى جانب قوت العشائر في بعض المناطق.

الهيئة الشرعية المركزية لمواجهة تنظيم الدولة

الهيئة الشرعية المركزية هي عبارة عن تجمع فصائل محلية في مدينة الميادين تضم كل من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام وبعض تشكيلات محلية الصغيرة حاولت خلال الفترة الماضية أن تكتسب نوعاً من الشرعية من خلال تنظيم بعض الجوانب الإدارية والخدمية في المحافظة، تتضمن القضاء ولجان خاصة بالبلدية والنظافة، بالإضافة إلى التشكيلات العسكرية التابعة لها والتي تحاول من خلالها فرض سيطرتها كل كامل الحقول النفطية الموجودة وفق آخر بيان أصدرته والذي تهدر فيه دم كل من يرفض تسليم آبار النفط، غير أن رغبة الهيئة الشرعية تصطدم بطموح بعض القوى العشائرية التي تسيطر بدورها على قسم من تلك الحقول الواقعة ضمن مناطق نفوذها وتحاول الاستفادة منها لمصلحة أفرادها.

تبعات حرب حقول النفط على المواطنين

نتيجة الفوضى في ريف دير الزور يعاني المواطنون وضعاً صعباً على خلفية اقتتال الأطراف المسلحة للسيطرة على حقول النفط، كما أن بيع النفط الخام للتجار وتكريره بطرق بدائية من خلال الحراقات المنتشرة بشكل كبير في تلك المناطق، وما تخلفه من حروق للعاملين فيها فضلاً عن الأبخرة والغازات التي تنبعث منها، تنعكس على صحة أبناء المنطقة وتسبب لهم الأمراض السرطانية.

وفي هذا الصدد يقول أحد المواطنين من أبناء مدينة الميادين: «ما الفرق بين تجار الدم وتجار النفط؟ الاثنان يقتلان، أصحاب الحراقات يلوثون الهواء ويقتلون ببطء أطفالنا، لماذا لا يتم القبض عليهم ومحاسبتهم؟» لكنه يستدرك: «من سيحاسبهم إذا كان من يحكم المنطقة ويسيطر على الحقول هم نفسهم من يزودون أصحاب الحراقات بالخام النفطي؟!»

هكذا يعيش أهالي ريف دير الزور بين نارين: نار الحرب المندلعة بين فصائل المعارضة المسلحة ونار الحراقات التي يستثمرها تجار النفط والتي تقتل أطفالهم ببطء.

حقوق الأقليات في المواثيق الدولية لحقوق الانسان

د. نائل جرجس

يفتقر القانون الدولي إلى تعريف واضح ومتفق عليه لمصطلح «الأقلية» وذلك على الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من طرف خبراء حقوقيين وقانونيين. ومع ذلك يمكن بشكل عام أن نطلق هذ المصطلح على مجموعة من الأشخاص في وضع عددي أو سياسي غير مهيمن في دولة ما، تجمع بينهم صفات مشتركة، سواء أكانت لغوية أو عرقية أو اجتماعية أو ثقافية، إلخ. وعلى الرغم من هذا النقص الذي لا يحفّز الدول على الاعتراف بأقلياتها، فقد شهدت العقود الماضية نشاطا ملحوظاً من الأمم المتحدة تخلله تبني العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة الوثيقة بحقوق الأقليات ولاسيما الدينية والأثنية. ويمكن التمييز من بين هذه الصكوك بين معاهدات ذات قوة قانونية ملزمة للدول المصادقة عليها وإعلانات لا تنضوي على أية قوة قانونية.

لا يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى مصطلح الأقلية بشكل صريح[1]، غير أن موادّه الثلاثين تتضمن العديد من البنود ذات الصلة المباشرة بحقوق الأقليات ولاسيما الحرية الدينية والمساواة. فقد أكدت مادته الأولى على أن «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق». وجاء في المادة السابعة «كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا». وأكدّت المادة ١٨ بأنّ «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته «. وتجدر الإشارة لما للاعتراف بحق تغيير الدين من أهمية، وخاصة في الدول ذات الثقافة الإسلامية التي لاتزال تشريعاتها تفرض تقييدات كثيرة في هذا الإطار.

أمّا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذي تم اعتماده في ١٩٩٢ يعتبر الصك الدولي الوحيد الذي يختص بشكل حصري بحقوق الأقليات[2]. وقد استند هذا الإعلان في صياغته بشكل أساسي إلى المادة ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمتعلقة بحقوق الأقليات. وتمتاز موادّه التسعة بجرأتها من ناحية فرضها التزامات على عاتق الدول من أجل ضمان احترام حقوق الأقليات، من الناحية الأولى، وكذلك الاعتراف بالهوية الجمعية للأقليات وليس فقط بالحقوق الفردية للأشخاص المنتمين إليها. فنقرأ في المادة الأولى من الإعلان بأنّه: «على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية». مع اعتماد الدول التدابير التشريعية الملائمة لتحقيق تلك الغايات». ولم يغفل الإعلان عن تطرقه إلى أهمية الحفاظ على سلامة أراضي الدول وخاصة في مادته الثامنة التي تنص بأنه «لا يجوز بأي حال تفسير أي جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأي نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي».

صحيح أنّه ليس للإعلانات الدولية لحقوق الانسان أية قوة قانونية ملزمة للدول وذلك على عكس الاتفاقيات الدولية، إلى أنه لا يجوز التقليل من أهميتها وخاصة من الناحية المعنوية، ولا سيما ترسيخ الأرضية التي تُبنى عليها لاحقاً الاتفاقيات الدولية. وغالباً ما تتقدم

١ كانت الفكرة السائدة بأنّ إعمال حقوق الإنسان بشكل عام وخاصة مبدأ المساواة كفيل بتحقيق حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وبالتالي اندماجهم بمجتمعاتهم. إلا أنّ هذه الفكرة المغلوطة سرعان ما تمّ تجاوزها أثناء صياغة بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبخاصة من خلال نصّ المادة ٢٧ المشار إليها أدناه.

٢ أنظر أدناه.

الحقوق المنصوص عليها في هذه الإعلانات مقارنةً مع مضمون الاتفاقيات التي تتشدد الدول في صياغتها كما سنبينه أدناه.

فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، فيعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من أبرز الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الأقليات. الذي تمّ اعتماده في ١٩٦٦ من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقرّ المادة الأولى من العهد بحق جميع الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها، كما تفرض على الدول الأطراف بأن «تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة». وبينما يرى البعض بأن تقرير المصير المنصوص عليه بهذه المادة يشمل الأقليات ليحق لها المطالبة بالانفصال في حال انتهاك الدول لحقوقها على نطاق واسع، يعتقد آخرون بأنّ الانفصال أو الاستقلال لا يعني إلا الأقليات أو الشعوب التي ترزح تحت نير الاحتلال أو الانتداب.

أمّا المادة ٢٧ فتشكل سابقة في صكوك الأمم المتحدة من حيث اعترافها بالوجود القانوني للأقليات حيث جاء فيها «لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره

أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.» ويبدو أنّ هذه المادة قد تجاوزت الإرادات السياسية للعديد من الدول التي كانت قد نجحت أثناء صياغة الإعلان العالمي بعدم النصّ بتاتاً على مصطلح الأقلية أو حتى حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

وعلى الرغم من هذا التقدم تبقى صياغة بعض بنود العهد متراجعة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المنبثقة عن الحرية الدينية. فبينما تنصّ المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحق في تغيير الديانة، فإنّ المادة ١٨ من العهد تخلو من نصّ مشابه وتكتفي بإدراج بند حول حرية الإنسان «في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره».

وعلى الرغم من عدم الصراحة في هذه العبارة المذكورة، فإننا نعتقد بأن حق اختيار الدين يشتمل بالضرورة على حرية الإنسان بتغيير دينه. وتجدر الإشارة بأن هذا التراجع في صياغة مادة العهد، وخاصة حذف النص الصريح المتعلق بتغيير الدين، قد جاء نتيجة للضغوط الشديدة الممارسة من طرف بعض الدول ذات الثقافة الإسلامية التي لاتزال حتى يومنا هذا تفرض العديد من القيود على تغيير

الدين.

كما العهد المذكور أعلاه، فقد اُعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ ودخل حيز التنفيذ بعد عشر سنوات. ويتضمن هذا العهد بنود عديدة لنبذ التمييز وخاصة منه ما جاء في المادة الثانية التي تفرض على الدول الأطراف بأن تتعهد بضمان «جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز». وتتعلق المادة ١٣ بحق كل شخص في التربية والتعليم بما يكفل «توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، وكذلك «توثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الأثنية أو الدينية». تبدو أهمية إعمال هذا النصّ خاصة في المنطقة العربية التي تتحمّل أنظمتها التعليمية مسؤولية العديد من الانتهاكات المختلفة التي تتعرض إليها الأقليات نظراً لتكريس ثقافة التعميم والتمييز وعدم تقبل الآخر.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي أسهمت في تطوير حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، فإنّ هذا الأخير لايزال قاصراً. فلابدّ من تقنين التشريعات الدولية بصرف النظر عن الاعتبارات السياسة والأيدولوجية والدينية للدول الأطراف، وكذلك اعتماد اتفاقية دولية ذات قوة قانونية تتعلق بالأقليات حصراً وتأمين آليات أكثر فعّالية من أجل ضمان احترام الدول لتعهداتها. هذا وتجدر الإشارة أخيراً ما لغياب الديمقراطية وانتشار النزاعات المسلحة والحروب الأهلية واستخدام الأنظمة الاستبدادية وحتى القوى الاستعمارية لورقة الأقليات بما يؤدي إلى خدمة مصالحها السياسية من دور في تأزّم قضايا الأقليات كما هو الحال في المنطقة العربية.

اقتصاد السوق والدولة .. أزمة في بلدان الأطراف

أحمد الياس

بعيد انتهاء الحرب الباردة، وإعلان دول الغرب انتصار نموذجها السياسي والاقتصادي القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، شهدت معظم دول العالم تحولات في نظمها السياسية بموازاة انفتاح كبير في اقتصادياتها في موجة من العولمة العابرة للحدود. وتم ذلك بدفع من أبرز المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين. وهو ما أدى إلى إعادة طرح موضوع متجدد يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية ونطاق وطبيعة هذا الدور.

لقد بات دور الدولة بوصفها فاعلاً أساسياً في صنع السياسات العامة موضع شك بموازاة ازدياد دور العوامل الخارجية والبيئة الدولية في صنع هذه السياسات، وبعبارة أخرى العودة بالدولة إلى مفهوم «الدولة الحارسة» التي تقتصر مهامها على الأمن والقضاء والدفاع. وهو المفهوم الذي نادى به اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية منذ القرن السابع عشر. وسنحاول فيما يلي الوقوف على أهم الاسباب الداعية إلى إعادة النظر في دور الدولة، وماهية الدور الجديد للدولة حسب المنظمات الاقتصادية الدولية، وتقييم هذا الدور في ضوء خصوصية اقتصاديات البلدان النامية.

تتعدد الأسباب التي تستند إليها المنظمات الاقتصادية الدولية في دعواتها لإناطة دور جديد للدولة في ظل اقتصاد السوق الحر، وتتجلى أهم هذه الأسباب بما يلي:

أسباب سياسية: فحسبما يرى الفقهاء النيوكلاسيك فإن عدم تدخل الدولة هو فضيلة سياسية، لأن تصرفاتها غالباً ما تكون غير رشيدة وغير عقلانية. وهو ما يستدعي تجريدها من أدوات تدخلها المالية، ومنح دور أكبر للحكومات والإدارات اللامركزية في سياسات الإنفاق وتوزيع الإيرادات. فمثلاً يرى ميلتون فريدمان، القطب النيوكلاسيكي البارز والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أن تدخل الدولة في الاقتصاد يقيد الحرية دون أن يحقق الرفاه، بشكل بات أقرب إلى ممارسات العبودية. وأنه يجب التخلص من سيطرة الدولة التعسفية لكي تصبح القوة الاقتصادية رقيباً على السلطة السياسية عوضاً أن تكون داعماً لها كضرورة لتحقيق النمو والحفاظ على التوازن الاقتصادي.

أسباب إدارية: فالدولة غالباً ما تتصرف كصاحبة سلطان. وتلجأ بصفتها هذه إلى إنشاء العديد من الإدارات والأجهزة بهدف تعظيم ذاتها فحسب. الأمر الذي أدى الى خلق جهاز بيروقراطي يعيق العمل والأنشطة المختلفة، وذلك لتحكم إدارات الدولة في مختلف مفاصل الحياة الاقتصادية.

كما أن الدولة بوصفها جهازاً إدارياً تعمل على مراعاة التأثيرات السلبية لقراراتها. بهدف مراعاة المصالح والأراء المتضاربة بحكم تنوع بنية المجتمع وتعدد نسيجه العرقي والطائفي، وهو ما يؤثر على فاعلية القرار. على خلاف اقتصاد السوق الذي لا يستدعي وجود هكذا قرارات أدارية أو تنظيمية، بحسبان أن مصلحة جميع الأطراف تتحقق من خلال آليات السوق وفق المبدأ القاضي أن مصلحة الفرد تؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

أسباب اقتصادية: فالتدخل الشمولي للدولة يخالف الغريزة البشرية ومصيره الفشل. ولا أدلّ على ذلك الشواهد الكثيرة في بلدان أوربا الشرقية والعديد من البلدان النامية الأخرى. واستناداً إلى ما سبق من أسباب تذهب المنظمات الاقتصادية الدولية إلى أن الدولة يجب أن تنسحب من الحياة الاقتصادية وأن تقتصر مهامها على تصحيح المسار الاقتصادي والرقابة على السوق في حال عجز آلياته، وتوفير الأرضيات والقوانين المناسبة لتشجيع الاستثمار وخاصة الأجنبي، مع إمكانية أن تقوم الدولة بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع التي ينأى القطاع الخاص عن الاستثمار فيها لقلة مردودها الاقتصادي. بالاضافة إلى الاهتمام بالنواحي الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة.

ولكن إلى أي مدى يبدو هذا الدور الجديد للدولة واقعياً وفاعلاً في ظروف البلدان النامية وتحديات التنمية التي تواجهها؟ يتوجب التأكيد أن ظروف

كل دولة تقتضي اتباع سياسات خاصة بها ودرجة معينة من التدخل الحكومي حسب درجة تطورها ونسيجها الاجتماعي والثقافي وخصوصيات عملية التنمية فيها. إن طرح قضية تغير دور الدولة في البلدان النامية يستدعي الأخذ بالحسبان طبيعة تكوين الدولة في هذه البلدان، والعوامل التي دعت إلى تكثيف حضور الدولة وتواجدها في الشؤون العامة، بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي والاجتماعي.

ففي البلدان المتقدمة أو ما اصطلح الفقه الاقتصادي على تسميته «بلدان المركز» نشأت الدولة على أيدي البرجوازيات التي قادت صراعاً متعدد الأبعاد. فعلى الصعيد الاقتصادي من خلال الدخول في صراع مع الطبقة الاقطاعية، والعمل على زيادة تراكم رأس المال التجاري ومن ثم الصناعي، وعلى الصعيد الاجتماعي من خلال تفكيك مؤسسات النظام الإقطاعي، وعلى الصعيد السياسي من خلال الاستيلاء على السلطة وإيجاد الأطر والعلاقات الكفيلة بتطور الإنتاج الرأسمالي. وهذه العلاقة بين الرأسمالية والدولة علاقة متينة، فالرأسمالية تعتمد على الدولة في وجودها، بينما تعتمد الدولة على الرأسمالية من خلال ما تراكمه من رأس مال، وما يصل إلى العمال من فائض، ولذا فمن مصلحة الدولة توفير الأطر القانونية لعمل الرأسمالية، لأن أزمة الرأسمالية هي أزمة للمجتمع.

أما في البلدان النامية (البلدان الهامشية أو الأطراف) لم تنشأ الدولة عن طريق البرجوازية المحلية، وإنما عن طريق الاستعمار الذي نسخ أجهزة الدولة ومؤسساتها وقوانينها كما هي موجودة لديه بغرض إنشاء إدارة خاصة حسب متطلباته. وعلى الرغم من التوافق والتماثل بين هيكل الدولة ومؤسساتها وقوانينها في

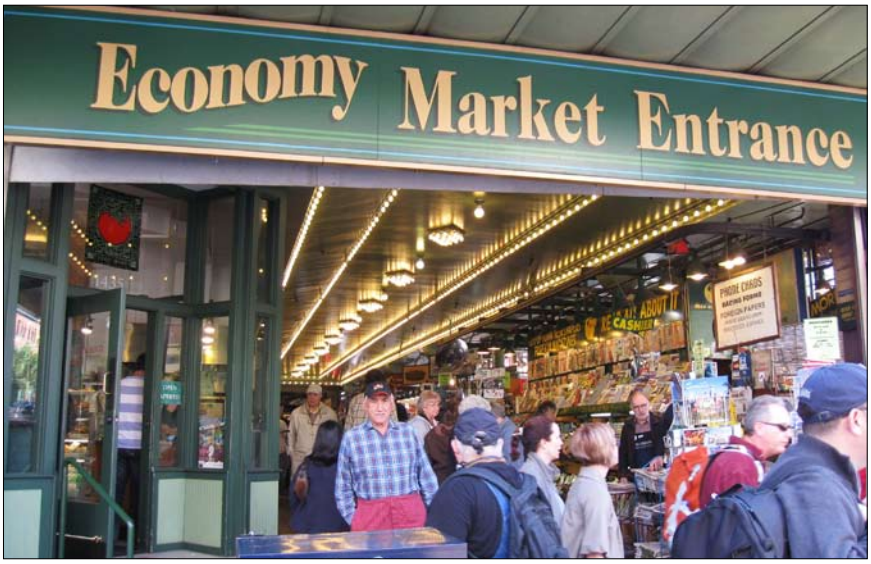

البلدان النامية والمتقدمة إلا أن جهاز الدولة في البلدان المتقدمة ينسجم ويتسق مع قاعدة نمط الإنتاج الرأسمالي. وهو أمر تفتقده البلدان النامية. وبعبارة أخرى بينما أنشأت البلدان المتقدمة تحالفاً مع الراسمالية في الداخل فإن البلدان النامية وجدت نفسها أسيرة قاعدة رأسمالية خارجية ترتبط بها بعلاقة تبعية نظراً للعلاقات اللامتكافئة بين الطرفين.

ولذا فقد كان تدخل الدولة في مختلف جوانب الشأن العام في مرحلة ما بعد الاستقلال ضرورة لازمة لإجراء تحولات جذرية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق التنمية والتخلص من نمط التبعية وصولاً إلى الحد من التفاوت الطبقي وتأمين العدالة الاجتماعية. وإن دعوة المنظمات الاقتصادية الدولية لإنسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية بحجة فشلها وعدم قدرتها يتجاهل ضرورات هذا الدور كميراث ثقافي واجتماعي. وهي ضرورات تدركها هذه المنظمات، بيد أنها ترى أن التدخل لايتوافق مع قدرات الدولة وإن انسحابها هو الحل عوضاً عن قيامها بدعم دور الدولة وتقويته، وإذا كانت المنظمات الاقتصادية الدولية ترى ضرورة انسحاب الدولة لضعف قدراتها، فإن من المستغرب أن تنيط بالدولة مهمة الرقابة على السوق وتصحيح مسار التنمية. على افتراض أن السوق الحر لا يعني الفوضى وإنما احترام قواعد اللعبة. وهو أمر صعب التحقيق في حال فقدت الدولة أدوات تدخلها المالية والنقدية. فاقتصاد السوق وإن كان لا يعني الفوضى إلا أن لابد من الإعتراف أن قواعده باتت تحدد خارج إطار الدولة الوطنية، وإنما من قبل آليات العولمة المتمثلة بالاحتكارات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات.

واستناداً لما سبق، ومع التسليم بالسلبيات التي أفرزها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فإن الأثار الناجمة عن انسحاب الدولة وتخليها عن دورها القيادي في عملية التنمية لا تقل وطأة وسلبية عن التدخل، كما أبرزتها تجارب بعض البلدان، وفي مقدمتها فقدان الدولة لسلطاتها وشرعيتها كأداة للتوازن الاجتماعي لصالح النخب الاقتصادية، الذي أدى بدوره الى نتائج خطيرة كالتوترات الاجتماعية وتضاؤل الطبقة الوسطى وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأهلية، إلى درجة هددت بتقويض أسس الدولة وتفككها.

تجربة الإدارة الذاتية في إقليم «تشياباس» المكسيكي:

المدارس الآتية من الأسفل: «تعليم لا مؤسساتي، حيث المجتمع هو الفاعل في التعليم»

كتابة: راؤول زيبيتشي

ترجمة وإعداد: عمرو كيلاني

«تشياباس» إقليم مكسيكي تسكنه أغلبية من السكان الأصليين (من أطلق عليهم المستعمرون الغربيون اسم «الهنود الحمر»)، وقد عانى سكانه طيلة قرون طويلة من أسوأ أنواع الاستعباد والظلم، حيث أنتزع الفاتحون الجدد منهم أراضيهم وأجبروهم على العمل فيها كأقنان دون أية حقوق، وتحت أسوأ أنواع التمييز والفصل العنصري.

قاوم أهالي تشياباس هذه السياسيات الممارسة بحقهم بكل الأساليب الممكنة، وكان عام ١٩٩٤ نقطة تحول مهمة في نضالهم، حيث تم إعلان ما سمي بـ«جيش التحرير الوطني الزاباتي EZLN» الذي تمكن من استرجاع مساحات واسعة من الأراضي المستلبة، وتأسيس حكم ذاتي في إقليم تشياباس عن طريق ما سمي بـ«الحكومة الجيدة».

نالت الحركة الزاباتية شهرة عالمية، وصارت رمزاً عالمياً للثورة والتحرر، بسبب أساليبها المبتكرة في تمكين الناس من إدارة شؤونهم ذاتياً وبأسلوب لا هرمي منطلق من القاعدة الشعبية، وقدرتها على إيجاد حلول ثورية لمختلف المشاكل التي واجهت الناس لدى تسييرهم لشؤونهم الحياتية، في ظل العداء الشديد والحرب المستمرة التي شنتها عليهم الحكومة المكسيكية الرسمية (الحكومة السيئة كما يطلق عليها سكان تشياباس).

في هذا المقال نجد وصفاً مهماً لأهم جوانب تجربة الإدارة الذاتية الزاباتية، وخاصة في المجال الاجتماعي والتعليمي والأسري، ولعل هذه التجربة قادرة على إلهام المجتمع السوري بأفكار وأساليب جديدة لمواجهة الظرف الحياتي الصعب الذي يعيشه السوريون في ظل الحرب وانعدام المرافق الاجتماعية والتعليمة والخدمات الأساسية.

سيكون هناك مرحلة ما قبل المدرسة الزاباتية ومرحلة ما بعد المدرسة الزاباتية. الأولى ظهرت مؤخراً، والأخريات في طور القدوم.

سيكون هناك أثر بطيء، مشتت، وسيكون ملموساً في بعض السنين، ولكنه سيترك أثراً لعقود في حياة أولئك الناس الذين في الأسفل.

ما خبرناه كان تعليماً لا مؤسساتياً، حيث كان المجتمع هو الفاعل في عملية التعليم، تعليم وجهاً لوجه، تعليم بالقلب والجسد، كما يمكن لشاعر أن يقول.

إنه تعليم لا بيداغوجي (لا تربوي) من وحي ثقافة الفلاحين: «اختر أفضل البذار، انثرها في الأرض الخصبة، اسق التربة، لترى معجزة النمو»، وهي أشياء غير مضمونة ولا يمكن التخطيط لها.

المدارس الزاباتية، التي زارها الكثير منا في مجتمعات التسيير الذاتي، كانت لها طريقة أخرى في التعليم، بلا صفوف دراسية أو ألواح، بلا أساتذة وبروفيسورات، وبلا مناهج دراسية وعلامات.

إنه التعليم الواقعي الذي يبدأ بخلق صلات بين مختلف الأفراد المكونين للمجتمع، عوضاً عن الفصل والتمييز بين المربّين ذوي المعرفة والسلطة، وبين الطلبة السذج الذين يحتاجون لغرس المعرفة فيهم.

من بين الأشياء الكثيرة التي تعلمناها، والتي يستحيل اختزالها في سطور قليلة، أريد تسليط الضوء على خمسة أمور، متأثراً لعلّي بما صادفت في الجزء الجنوبي من القارة:

الأمر الأول هو أن الزاباتيين هزموا سياسات مكافحة التمرد الاجتماعية، والتي هي الصيغة المعتمدة والمقررة ممن هم «فوق»، لتقسيم واستمالة واخضاع التجمعات المتمردة.

فبالقرب من كل تجمع للزاباتيين، أوجدت تجمّعات تابعة «للحكومة السيئة»، ببيوت سكانها المصفوفة، وما يتلقونه من المعونات والقسائم، وهم بالكاد يعملون في الأرض.

آلاف العائلات استسلمت نتيجة لذلك، وهو أمر شائع في كل مكان، وقبلت عطايا هؤلاء الذين في الأعلى. ولكن ما هو ملاحظ واستثنائي أن ألوفا غيرها واصلت رفضها ولم تقبل بأي شيء.

أعرف أن لا تجربة في أمريكا اللاتينية، استطاعت إبطال مفعول هكذا سياسات اجتماعية. هذا أعظم استحقاق للزاباتيين، ولم يكن ليكون كذلك لولا الحزم العسكري والوضوح السياسي والقدرة المتجددة على التضحية.

هذا هو الدرس الأول: من الممكن هزيمة السياسات الاجتماعية.

الدرس الثاني هو التسيير الذاتي.

استمعنا إلى خطابات الحركات الاجتماعية المختلفة لعدة سنين، وبعضها قيّم بالتأكيد. ولكن في بلديات ومجتمعات التسيير الذاتي التي شكّلت مجلس موريليا (واحد من أربعة مجالس محلية في تشياباس)، أستطيع القول إنهم تمكّنوا من إقامة إدارة ذاتية في الاقتصاد والصحة والتعليم والحكم. بمعنى آخر، إدارة ذاتية تمثّل جميع جوانب الحياة. وليس لدي أدنى شك أن النجاح ذاته موجود في المجالس الأربعة الأخرى.

في ما يخص الاقتصاد، أو الحياة المادية، فإن العائلات في هذه المجتمعات ليس لها أي اتصال بالاقتصاد الرأسمالي. لديهم بالكاد اتصال بالسوق. فهم ينتجون طعامهم، بما فيه كميات جيدة من البروتين، ويشترون فقط ما لا ينتجونه في متاجرهم (ملح، زيت، صابون، سكر) من محلات الزاباتيين.

ما يفيض عن حاجة العائلة والمجتمع، يحفظ كأرباح، باعتماد أساسي على مبيعات البن، وعند الضرورة، من أجل احتياجات في المجالات الصحية أو العسكرية، يبيعون بعض رؤوس الماشية.

الإدارة الذاتية في التعليم تمثلت في ضبط المجتمع. حيث ينتخب المجتمع هؤلاء الذين سيعلمون أبناءهم وبناتهم وأولئك الذين سيهتمون بصحتهم. في كل تجمع هناك مدرسة، وفي المركز الصحي تعمل القابلات وأطباء العظام والمتخصصون في طب الأعشاب مع بعضهم البعض. يدعمهم المجتمع بالطريقة ذاتها التي يدعمون بها سلطتهم.

الأمر الثالث متعلق بالعمل الجماعي.

كما قال أحد حراس (أو رفاق) المدرسة: «العمل الجماعي هو المحرك». إن هذه التجمعات تملك أراضيها الخاصة بفضل عمليات المصادرة التي تمت، ما كان أساسياً في تشكيل العالم الجديد. رجالاً ونساء كل منهم لديه عمله الخاص، ومساحته الجماعية الخاصة.

العمل الجماعي واحد من أسس الإدارة الذاتية، وترجع ثماره لدعم المشافي والعيادات والتعليم الابتدائي والثانوي، ويساهم في تعزيز البلديات وتحسين اللجان الحكومية.

لا شيء من الأشياء العظيمة التي أسسوها كان يمكن له أن يكون لولا العمل المشترك بين الرجل والمرأة والأولاد والبنات والشيوخ.

الأمر الرابع، يتعلق بالسياسات الثقافية الجديدة، والتي تبدو راسخة في العلاقات العائلية ومنتشرة في مختلف تجمعات الزاباتيين. فالرجال يساعدون في الأعمال المنزلية التي لاتزال هي المهمة الموكلة للمرأة، ويعتنون بالأطفال عندما تذهب النساء إلى أعمالهن. يتضح في علاقة الآباء بالأبناء الرعاية والاحترام، في جو من الانسجام والفكاهة، حيث لم ألحظ مظهراً واحداً للعنف أو الغضب في المنازل.

إن المكون الرئيسي لمجتمعات الزاباتيين هم الشباب واليافعون، رجالاً ونساءً على السواء. فالثورة لا يمكن أن تتحقق بلا الكثير من الشباب، الذين يرفضون الطاعة، وهذا لا جدال فيه. إن الجسد والعمل به، هو واحد من المفاتيح الأخرى للسياسات الثقافية الجديدة.

المرآة هي الأمر الخامس

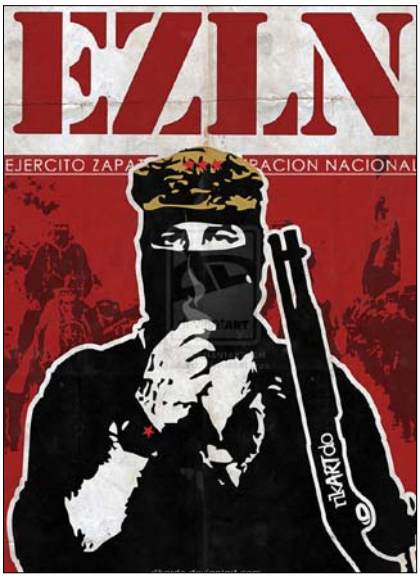

المجتمعات مرآة مزدوجة، حيث بالإمكان رؤية أنفسنا ورؤية الآخرين كذلك، لا كذات أو آخر، بل الاثنين معاً، نرى أنفسنا ونحن نراهم. في هذا الذهاب والمجيء اليومي، نتعلم بالعمل معاً، نأكل وننام تحت سقف واحد، في الظروف ذاتها، نستخدم نفس المراحيض، ندوس نفس الطين، ويبللنا نفس المطر.

هذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها حركة ثورية تجربة من هذا النوع. حتى الآن لا تعدو تعاليم الثوريين سوى أن تكون إعادة إنتاج لقوالب المثقفين الأكاديميين، ضمن تقسيمات عليا ودنيا جامدة.

هذا شيء مختلف كلياً، فهنا نحن نتعلم بجلدنا وحواسنا.

أخيراً، مسألة طريقة وصيغة العمل

ولد جيش التحرير الزاباتي في معسكر اعتقال يمثل نموذجاً للعلاقات العمودية والعنف الممارس من قبل ملاك الأراضي. ولكنهم تعلموا أن يعملوا جنباً إلى جنب، عائلة مع الأخرى سراً، مبدعين نمط عمل جديد للحركات المناهضة للأنظمة.

في كل مرة يبدو فيها العالم معسكر اعتقال، طريقتهم ستكون نافعة لكل أولئك الساعين إلى عالم جديد.

«بطل الفقراء» لولا دا سيلفا

محمد زهير كردية

«أنا أغادر الرئاسة لكن لا تعتقدوا أنكم ستتخلصون مني لأنني سأكون في شوارع هذا البلد للمساعدة في حل مشكلات البرازيل»، بهذه الكلمات المترافقة مع الدموع أنهى الرئيس البرازيلي السابق «لولا دا سيلفا» فترته الرئاسية. ولم يقبل بتعدل الدستور بالرغم من رفض ٨٠٪ من شعب البرازيل رحيله. خلال تلك الفترة كان المتصرف الأول بموارد البرازيل وثرواتها، وكان المؤتمن عليها إلا أنه بعد أن غادر القصر الرئاسي بأشهر، راح يبحث عن من يسلفه المال من أصدقاءه ليرمم منزله الريفي.

استطاع لولا إقناع العديد من رجال الأعمال والطبقة المتوسطة بالالتفاف حول الفقراء والعمل معهم، كما قام بوضع العديد من البرامج الاجتماعية التي أسهمت في تقدم البرازيل، واقترح أيضاً تمويل برنامج لمكافحة الفقر من خلال فرض ضريبة على صفقات الأسلحة في العالم. أصبحت البرازيل تحتل المرتبة الثامنة كأكبر اقتصاد على مستوى العالم، واستطاع إخراج أكثر من ٢٠ مليون شخص من تحت خط الفقر وتحسين حالتهم المادية، كما حصلت ريو دي جانيرو فرصة تنظيم دورة الألعاب الأولمبية الصيفية ٢٠١٦ وهي المرة الأولى في أمريكا الجنوبية، وعلى مستوى الجيش صُـنّف الجيش البرازيلي كأكبر جيش في أمريكا الجنوبية.

ولد «لولا» لأسرة شديدة الفقر، مما اضطرهم أن يسكنوا في كوخ حقير يقع خلف ناد ليلي في أسوأ الأحياء بالبرازيل، حيث الموسيقى الصاخبة، وشتائم السكارى وتصرفاتهم البذيئة، والروائح المقززة المنبعثة من مخلفات رواد الليل، فلم يكن قادراً على إكمال دراسته الابتدائية، بسبب الفقر الذي كانت تعيشه أسرته فاضطر إلى العمل كماسح للأحذية لفترة ليست بالقصيرة بضواحي ساو باولو، ومن ثم صبياً في محطة بنزين، وبعدها خراطاً، وأيضا ميكانيكي سيارات، وبائع خضار، ليستقر بعد ذلك كمتخصص في التعدين، بعد التحاقه بمعمل «فيس ماترا» وحصوله على دورة لمدة ثلاث سنوات. وفي عمر ١٩ خسر لولا إصبعه الصغير في يده اليسرى في حادث أثناء العمل في مصنع قطع غيار للسيارات.

عانى الكثير ليحصل على علاج، وأثرت تلك الحادثة في نفسيته كثيراً، حيث بدأ يفكر في حق العمال ومدى أهمية العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات، حتى انضم إلى نقابة عمالية، ومن ثم المشاركة في اتحاد نقابات العمال الصناعيين بهدف الدفاع عن حقوقهم، وتحسين

مستواهم ولتحريرهم من قسوة أصحاب الأموال عليهم.

في عام ١٩٨٠ أسس لولا «حزب العمال» مع عدد من المثقفين والسياسيين، وفي نفس العام عم إضراب للمصانع في أطراف مدينة ساو باولو بالبرازيل، ترأس لولا خلالها خطابات النقابات العمالية، كما في فترة سيطرة الجيش على الحكومة، كانت خطاباته تشجع وتحرض ضد الحكومة فأدى ذلك إلى احتجازه لمدة ثلاثين يوماً. في عام ١٩٨١ حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن لمدة ٣ سنوات ونصف بتهمة التحريض، ولكن أطلق صراحه بعد سنة. انتُخب نائباً عن ولاية ساو باولو، وشارك في صياغة الدستور، وبعد محاولاته الثلاث الخاسرة في الوصول للرئاسة لم يستسلم وبقي قوياً في المعارضة وكان حزبه ينمو باستمرار إلى أن نجح في الانتخابات في عام ٢٠٠٢ وتولى الرئاسة دورتين متتاليتين حتى ٢٠١١.

من مقولاته: **«قبل عشرين سنة، ناضلت، ودخلت السجن لمنع الرؤساء من أن يبقوا في الحكم أطول من المدة القانونية. كيف أسمح لنفسي أن أفعل ذلك الآن فأنا لم آت إلا لإلغاء الديكتاتورية ولن أسمح لنفسي أن أخالف ذلك وأغير الدستور ليأتي من بعدي ويستبد بالحكم».**

المراجع: كتب ريتشارد بورن في الجزء الأول من كتابه (لولا البرازيل).

فيلم «كفر قاسم»

صورة الفلسطيني كما لم نرها سابقاً..

علي سفر

مساء يوم الإثنين ٢٩ أكتوبر، من عام ١٩٥٦، عشية العدوان الثلاثي، وبينما كان العالم يترقّب الوضع في مصر جمال عبد الناصر، قامت إسرائيل بارتكاب مذبحة بمن تأخّر على قرار حظر التجوّل، من عمال قرية فلسطينية مسالمة، هي قرية «كفر قاسم».

أصداء ما حدث بقيت لعدة عقود ماثلةً أمام عيون العرب والفلسطينيين على حدّ سواء، لتجد التعبير عنها سردياً عبر قصة كتبها السوري عاصم الجندي، قام اللبنانيً عصام محفوظ بكتابة الحوار لها، بعد أن صنع مواطنه برهان علوية منها سيناريو فيلم سينمائي ليخرجه، تولّت المؤسسة العامة للسينما في سوريا إنتاجه، مع شركاء آخرين، في العام ١٩٧٤.

يستطيع المُشاهد المتابع للسينما العربية، التي عالجت القضية الفلسطينية، تلمّس الفارق الذي أحدثه فيلم «كفر قاسم»، في مسارها، فقد شاءت هذه السينما سابقاً ألا تقترب من المسألة الفلسطينية، إلا من خلال كونها بؤرة ميلودرامية، تنبض في تفاصيل حكاياتها أوجاع الشعب الفلسطيني. وعلى رغم أن الإصرار على هذا المنحى كان مبعثه واقع الشعب الفلسطيني ذاته، إلا أن رسم صورة الفلسطيني وفقاً لهذا الشكل، خلق حالةً نمطيةً قلّما نجت منها السينما العربية.

وعلى رغم أن تجارب مهمة قُدّمت سابقاً حاولت تجاوز الصورة النمطية، مثل أفلام ثلاثية «رجال تحت الشمس» للمخرجين مروان مؤذن ونبيل المالح ومحمد شاهين، في العام ١٩٧٠، وأيضاً فيلم «المخدوعون» للمخرج توفيق صالح في العام ١٩٧٤، إلا أن الرؤية التي قدّمها فيلم «كفر قاسم» وضعت هذه الصورة في حالة مختلفة، إذ يبدو برهان علوية مهجوساً بخلق بيئة سردية، تتماسك فيها العناصر الوثائقية (الأمكنة، الأزمنة، الشخصيات)، مع المنحى الإنساني الذي يبرز حيوات الفلسطينيين، بوصفهم جماعة تحاول الثبات على ما تبقى من أرضها.

ودون استغراق في صناعة مشهدية تتطابق مع الأصل الواقعي للمكان، أو الشخوص، يذهب المخرج إلى الاشتغال على الجزئيات، وليس الكليات، إذ لا حياة مكتملة التفاصيل لدى أيّ من شخصيات الفيلم، ولا حكاية ذات سيرورة، على شكل بداية ووسط ونهاية، بل ثمة نتف من حيوات كانت تعيش في المكان، تتقاطع في مصير نهائي. لكنها وقبل أن تنتهي بفعل المجزرة، إنما ترمّم وجودها عبر الوثيقة التي يضيفها المخرج عبر وسائل مونتاجية، مثل الانتقال من السياق الفيلمي إلى السياق الفوتوغرافي، المُزوّد بمعلومات مكتوبة على الشاشة.

اشتغال علوية على تفاصيل القصة بهذا الشكل، استطاع أن يرسّخ في عقل المشاهد، ليس التفاصيل البيئية التي رأيناها في أفلام الآخرين، والتي تحوّلت إلى عناصر شبه مُستهلكة، وليس الحالة المعنوية المليئة بالشعارات التي تدعو إلى تحرير الأرض، بل صورة الفلسطيني كنايةً عن جماعة بشرية تحاول البقاء في وجه الاحتلال الاستيطاني.

هنا، ومن خلال التأكيد على الوجود، بوصفه «حيث» مثبت تاريخياً، يضع علوية الراهن الفلسطيني، في عام ١٩٥٦، بشكلٍ مختلف عما سبق، فلا بكائيات مُطوّلة تستحثّ المشاهدين على التماهي مع الفلسطيني الضحية، ولا صور لمناضلين مقاومين يعيش المتفرجون معهم بطولات مختلقة، لإشباع العطش للانتصارات.. بل حيوات لبشرٍ يقضون جلّ أوقاتهم في محاولات الاستمرار على قيد الحياة والأمل.

وبينما ذهبت الأفلام السابقة، إلى خلق صورة الأعداء بوصفهم ذلك الآخر المحتل، نرى هنا كيف يقوم فلسطينيٌّ ما باضطهاد فلسطينيّ آخر، في معالجة شبه نادرة للصراع الطبقي، المكتنف في تحالف أصحاب المصالح مع المحتلين!..

لقد جمع الفيلم عبر العاملين فيه طاقاتٍ غير قليلة، لعدد من الطاقات الإبداعية، التي وُظّفت في تجربة مهمة، أثرت المشهد السينمائي العربي بشكل عام. وفضلاً عن الجوائز العديدة التي نالها الفيلم، فإن المعادلة الإبداعية التي قدّمها برهان علوية فيه، أبقته عبر سنوات طويلة أنموذجاً للمعالجة المختلفة، التي تذهب في تجريبيتها عميقاً، دون أن تنسى أولوية الخطاب الذي يعبّر عن القضية الراهنة.

روزنة

راديو FM وموقع على الإنترنت.

إذاعة روزنة مستقلة غير مرتبطة بأجندات سياسية أو دينية. تناقش في برامجها القضايا السورية وتحرص على استعراض وجهات النظر المختلفة.

تطمح روزنة أن تكون صوتاً يدعم القيم الديمقراطية في سوريا، ويشجع على تكريس مفاهيم المواطنة والعدالة. ويؤكد على كون سوريا ملونة بألوان السوريين جميعاً.

كما تسعى إلى خلق ثقافة صحفية مهنية من خلال تسليط الضوء على القضايا الإنسانية والاجتماعية والسياسية في سوريا.

تقدم روزنة نشرات ومواجز إخبارية متعددة وبرامج ثقافية وتوعوية وخدميةمتنوعة، تعتمد في مجملها على الأسلوب التفاعلي والتواصل مع المستمعين السوريين.

مركز قوة روزنة يكمن في شبكة المراسلين المحترفين الموجودين داخل سوريا والذين ينقلون ما يحدث على الأرض بمهنية عالية.

تبث إذاعة روزنة برامجها من العاصمة الفرنسية باريس عبر الإنترنت وتتوجه إلى السوريين بكافة فئاتهم العمرية ولكنها تركز على شريحتها العمرية المستهدفة من ١٦- ٤٠ . ويمكن الاستماع لها عبر موقعها على الإنترنت، والهواتف الذكية، والأقمار الصناعية، والموجة القصيرة.

اليوم التالي

منظمة سورية مستقلة تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا.

المبادئ الأساسية والأهداف:

قام المشاركون في مشروع اليوم التالي بتحديد الأهداف التي تقود كافة مراحل عملهم، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز الفرص بمرحلة انتقالية ناجحة.

الأهداف الأساسية للعملية الانتقالية:

- تطوير وتعزيز هوية وطنية جديدة.
- تعزيز روح الوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع السوري المتنوع.
- بناء توافق وطني حول القيم والمبادئ الأساسية للأمة بالإضافة إلى العمل على عقد اجتماعي جديد بين الدولة والشعب.
- المساواة بين جميع الأفراد أمام الدولة على أساس المواطنة بغض النظر عن دين الفرد أو طائفته أو جنسه أو قوميته.
- التأسيس لسوريا كدولة مدنية ينحصر فيها دور قوات الأمن على حماية أمن وحقوق وحريات كافة المواطنين.
- التأكيد على أن سوريا يجب أن تبقى دولة موحدة تضمن لجميع المواطنين حقهم المشاركة على كافة المستويات.
- إدارة اقتصادية تضمن العدالة الاجتماعية، والتطوير الإنساني، والتنمية المستدامة، وحماية الثروات الوطنية.
- العمل بجهد على خلق الثقة المتبادلة بين المجتمع ككل وكافة مكوناته الاجتماعية الصغرى.
- القطيعة مع إرث الاستبداد والإلتزام بمبادئ الديمقراطية في تسيير كافة شؤون الدولة والعلاقة القائمة بين القيادات السياسية والحكومة.
- تثقيف المواطن وتمكينه بمبادئ وممارسات الديمقراطية.
- تسخير كافة الإمكانيات لأجل حكومة شرعية فعالة تعمل ضمن إطار قانوني يعزز سيادة القانون في كافة المجالات.

مبادرة التغيير السلمي
The Peaceful Change Initiative

منظمة غير ربحية تهدف لدعم المجتمعات في إدارة النزاعات أثناء مرحلة التغيير، **وهي تتطلع لتحقيق رسالتها من خلال:**

١. برامج مصممة حسب احتياجات المجتمع تشجع على الشمولية، والحوار، والتعاون. هذه البرامج تهدف لتعزيز قدرة المجتمعات على المشاركة في الحوار، وإنشاء طرق عملية لشمل مختلف الفئات في عمليات صنع القرار، وخلق التعاون المتواصل بين مختلف الجماعات، وكذلك مع الجهات الوطنية والدولية الفاعلة.

٢. مشاريع دراسية تدعم التحليل وأفضل الممارسات. وتعمل المنظمة على تشجيع التعلم سواء داخل او خارج المجتمع حتى يتمكن دعاة السلام من أن يكون لديهم رؤية وإدارة افضل للنزاعات أثناء مرحلة التغيير. ويمكن لمثل هذه المشاريع القيام بتحليل القدرات المحلية وعمليات التغيير التي يمر بها المجتمع من أجل إدارتها والاستفادة من الدروس الناتجة من عملية بناء السلام أثناء التغيير، أو التركيز على المساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو والسلام لمنظمة أو مؤسسة معينة من خلال توفير دعم خاص لها.

٣. دعم السياسات التي تبني القدرات والقيادات، حيث تعمل المنظمة مع صانعي القرارات وأصحاب التأثير سواء داخل أو خارج المجتمع، من أجل وضع سياسات وخطوات أكثر فاعلية. إن دعم السياسات يشمل تحديد «وكلاء التغيير» والإشراف عليهم و اختيارهم حسب احتياجات كل مجتمع، بحيث يكون لديهم قدرة أكبر على إعلام وتمكين وإلهام الآخرين في مجتمعاتهم، وتسهيل عمليات التحليل والتخطيط التعاوني على المستوى المحلي والدولي، وكذلك توفير دعم للسياسات الخاصة بالجهات العامة أو الخاصة حول كيفية تسخير هذا التغيير من أجل تحقيق الاستقرار والنمو والسلام.

Peaceful Change initiative

هيفوس / Hivos

منظمة دولية للتنمية تقودها قيم إنسانية. وهي تساهم جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني المحلية بإقامة عالم حر وعادل ومستدام، عالم يحظى به كل المواطنين سواء كانوا رجالاً أو نساء على فرص متساوية من أجل التنمية .

الجودة، التعاون، والابتكار هي قيم أساسية في برنامج هيفوس التنموي وفلسفتها التجارية، وهي ملتزمة في برامجها بأناس من أفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية.

القيم الأساسية لهيفوس هي:

- كرامة الإنسان وحق تقرير المصير.
- التعددية والديمقراطية.
- التركيز على المنظورات المادية وغير المادية.
- احترام ثقافة الناس والهوية الاجتماعية.
- إدارة مسؤولة للطبيعة والموارد الطبيعية.

Hivos people unlimited

لقد اختارت هيفوس تركيز سياستها في المسؤولية الاجتماعية على المواضيع الأربعة التالية، بناءً على العلاقة مع القيم الإنسانية، والتطبيق العملي، والقيمة المضافة والاتساق مع شركائها في ٤ برامج وحملات:

- النزاهة وتجسيد قيم هيفوس.
- التنوع والمساواة.
- ممارسة العمل بحرفية.
- الإشراف البيئي.

سيف الله المكسور

وافي بيرم

كل مدينة في سورية الحبيبة تشتهر بإنتاج مادة ما، ومعلوم لدى الجميع شهرة حمص بالحلاوة الحمصية، وحماة بحلاوة الجبن، وحلب بالمحاشي والكبب.

في صغري تساءلت مراراً عمّا تشتهر به بلدتنا، إلا أن والدي كان يتهرب من الإجابة بقوله: «لتكبر بتعرف». الحقيقة أن البرامج العديدة التي كان التلفزيون السوري يُتحفنا بها هي من كانت تثير تساؤلاتي وتخرج إشارات الاستفهام من داخلي، مثل برنامج الأيدي الماهرة الذي كان يعرض يوم الجمعة، حيث يحاول مقدم هذا البرنامج جاهداً معرفة أحدث ما تم التوصل إليه من اكتشافات علمية في جميع أصقاع سوريا، وكنت أحقد على كل مدينة يزورها لأنه كان يتجاهلنا ولا يأتي لبلدتنا المنسية.

لم يطل بي الزمان حتى عرفت بماذا تشتهر بلدتنا، كنت في المرحلة الابتدائية من الدراسة التي تعرفت فيها على عدد من أهم الشخصيات في بلدتنا، ومنها «سيف» زميلي في الصف، الذي شرح لنا جميعاً بأن بلدتنا تشتهر بالقبضايات والمرجلة.

زميلنا سيف من ذوي الأوزان الثقيلة، له كرش يتحرك مثل حركة (الجيليه)، كان قصيراً وسميناً وله خدان كأنهما برتقالتان نافرتان من وجهه، لا يجرؤ أحد على الشجار مع سيف سوى من لا يعرفه، وأنا كنت من أصحاب الحظ السعيد عندما رآني فاستهزأ بتناسق قامتي ونعتني بالتشبيه الشهير: «عصاي طئي» فدبت بي الحمية الجاهلية وهجمت عليه مثل النمر، لأتلقى لكمة في منتصف وجهي وأسقط على الأرض، ومن بعدها صدقت وآمنت بأنه قبضاي الصف.

وأصبحت سيرة القبضايات شيئاً بديهياً في حياتنا في هذه البلدة، ومع مرور السنوات عندما أصبحت في المرحلة الإعدادية وقع شجار بيني وبين أحد القبضايات، ولكن المشكلة الأكبر التي واجهتني أني انتصرت على القبضاي وصرعته أرضاً، فما كان منه إلا أن أتى بقبضايات عائلته ليرد اعتباره الذي تمرغ بالوحل على يدي، ارتبكت وأصبحت أبحث عن سبيل للتخلص من (القتلة) المنتظرة آخر الدوام.

إلا أن صديقي سيف وقف بجانبي وقال لي: «لا تخف أنا معك ولن يقوموا بأي حركة»، خرجنا سوياً والقبضايات ينظرون إلينا بدهشة ونحن نتجه صوبهم، بادرهم سيف بالسلام وقال لهم: «أبشركم بأن صديقنا سينتسب معنا في الحزب»، وسألني» «أليس كذلك يا صديقي»، فوجئت بسؤاله ووافقته بسبب الموقف الذي أنا فيه، وتوجهنا سوياً إلى مقر الحزب في البلدة، وهناك أعطوني استمارة وطلبوا مني تعبئتها، وعندما انتهيت ودعني سيف وقال لي: «عند الاجتماعات سأخبرك، ولكن لا تنسى الاشتراكات الشهرية فهي مهمة جداً».

ومع انطلاقة الثورة السورية في آذار ٢٠١١، قرر القبضاي سيف النأي بنفسه عن كل شيء حتى التشبيح الذي تورط به أكثر القبضايات وليس جميعهم.

ومع مرور الأيام وتسلح الثوار أصبح صديقنا القبضاي سيف يرى السيارات والأسلحة والعز الذي هم فيه، فقرر الانتساب لإحدى الكتائب، وبعد أن سأل واستفسر الكتيبة الأعلى دخلاً، قرر الانتساب لكتيبة (س) الأكثر سرقةً و«تشويلاً»، وسمى نفسه «سيف الله».

لم نر نحن أهل البلدة سيف الله أبداً منذ انتسابه للكتيبة، حيث استقر في المقر الخاص بالكتيبة ولم يعد يخرج.

ذات يوم اضطر للخروج في عملية لصد هجوم قوات النظام على البلدة، حتى لا يقال عنه وعن كتيبته بأنها غير فاعلة ومجرد عصابة، إلا ان القدر كان له بالمرصاد حين كانت الكتيبة في طريقها للجبهة، لأنه فضل ركوب دراجة نارية بدلاً من السيارة.

في منتصف الطريق انزلق من على الدراجة ووقع وكُسرت ساقه، أُسعفَ سريعاً للمشفى الميداني، وجُبّرت قدمه وعاد للجلوس في المقر، ومن حينها أصبح الاسم الجديد لصديقنا: «سيف الله المكسور».

مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا

صادر عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS